# مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية

## "دورية محكمة ربع سنوية"

## تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات الإنسانية والخدمات العلمية


| | |
|---|---|
| العدد | الأول |
| الجزء | الأول |
| يناير | ٢٠٢٤ |

**بحث بعنوان**

# طبيعة تطبيق معايير التنمية المستدامة بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والاهلية

**" دراسة مقارنة "**

## إعداد

**أ.د/ عائشه عبد الرسول أمام**

**أستاذ ورئيس قسم تنظيم المجتمع الأسبق**

**ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان السابق**

**لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة**

**الملخص :**

سعت هذه الدراسة إلى إلي تحديد مفهوم التنمية المستدامة لدى العاملين بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية وذلك من خلال تحديد تحديد اهم المعايير التي تلتزم بها منظمات الرعاية الحكومية والأهلية التي تتعلق بالتنمية المستدامة وتوضيح اهم المعوقات التي قد تواجه تلك المنظمات ، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية المقارنة ، وقد تم تطبيق استمارة البحث علي ٨ جمعيات أهلية متنوعة الأنشطة أي تعمل في مجالات رعاية متعددة تعليمية , ثقافية , اقتصادية , صحية , وأيضا تم تطبيق استمارة البحث علي ٥ مؤسسات تعليمية ومؤسسة صحية حكومية ، وقد تم الاختيار بطريقة عشوائية وباستخدام قانون الحجم الأمثل للعينة لعدد ٣٧ مفردة من المنظمات الأهلية ، و عدد ٤٧ مفردة من المنظمات الحكومية وبذلك أصبح العدد الكلي لمفردات العينة ٨٤ مفردة .

وقد أوضحت نتائج الدراسة تحقق المعيار الأول بمستوى مرتفع في المنظمات الاهلية والحكومية بمتوسط مرجح ٢,٧٣ وانحراف معيارى ٠,٢٦ ، وقد طبق المعيار الثاني بمستوى مرتفع بوزن مرجح ٢,٧٢ وانحراف معيارى٠,٢٦ ، أما بالنسبة لتطبيق منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية للمعيار الثالث قد تحقق بمستوى مرتفع بمتوسط مرجح ٢,٦٩ وانحراف معيارى ٠,٢٦ ، وقد تحقق المعيار الرابع بمستوي مرتفع بوزن مرجح ٢,٨٦ وانحراف معيارى ٠,٣٥ ، وأخيراً فإن مستوي تطبيق المنظمات الأهلية والحكومية لمؤشرات المعيار الخامس جاء مرتفع حيث بلغ المتوسط المرجح ٢,٦٥ وبانحراف معياري ضعيف جدا ، وقد توصلت الدراسة إلى استرتيجية عامة يمكن ان تستخدمها الخدمة الاجتماعية لمساعدة منظمات الرعاية على تفعيل وتطبيق معايير التنمية المستدامة.

**الكلمات الإفتتاحية :**

معايير – التنمية المستدامة – منظمات الرعاية الاجتماعية.

**Summary**

This study sought to identify the concept of sustainable development among workers in governmental and private social welfare organizations by identifying the most important standards that are committed to governmental and private care organizations that relate to sustainable development and clarify the most important obstacles that may face those organizations, and this study is one of the comparative descriptive studies, and the research form has been applied to ٨ NGOs diverse activities, i.e. working in multiple

educational care areas, Cultural, economic, health, and also the research form was applied to ٥ Educational institutions and a governmental health institution, the selection was made randomly and using the law of the optimal size of the sample for ٣٧ individuals from civil organizations, and ٤٧ items from governmental organizations, thus bringing the total number of sample items to ٨٤ items.

The results of the study showed that the first criterion was achieved at a high level in civil and governmental organizations with a weighted average of ٢,٧٣ and a standard deviation of ٠,٢٦, and the second criterion was applied at a high level with a weighted weight of ٢,٧٢ and a standard deviation of ٠,٢٦, as for the application of governmental and civil social welfare organizations for the third criterion was achieved at a high level with a weighted average of ٢,٦٩ and a standard deviation of ٠,٢٦, The fourth criterion was achieved at a high level with a weighted weight of ٢,٨٦ and a standard deviation of ٠,٣٥, and finally, the level of application of civil and governmental organizations to the indicators of the fifth criterion came high, as the weighted average reached ٢,٦٥ and a very weak standard deviation, and the study reached a general strategy that can be used by social service to help care organizations activate and apply sustainable development standards.

**Keywords :**

Standards – Sustainable Development – Social Welfare Organizations.

**أولاً : مدخل مشكلة الدراسة :**

استحوذ موضوع التنمية المستدامة والذي أصبح قضية الأن تحاول معظم الدول أن تتعامل معها بشكل إيجابي على اهتمام العالم أجمع وذلك منذ أواخر القرن العشرين وأصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانة هامة لدى الباحثين في كل التخصصات بالإضافة إلى صناع القرار والمهتمين بالبيئة والاقتصاد والتنمية البشرية.

وتهتم مهنة الخدمة الاجتماعية كثيراً بالتنمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من عملها خاصة أن التنمية المحلية تعد طريقة فرعية للتعامل مع المجتمع فيما يعرف بتخصص تنظيم المجتمع ويعد مصطلح التنمية المستدامة من المصطلحات القديمة الحديثة أي أن هذا المصطلح قد تم ممارسته منذ فترة طويلة إلا أنه بشكله الحالي وبمعاييره الواضحة ظهر منذ فترة قريبة وارتبط بالأنشطة الاقتصادية التي كانت تهدف إلى النمو مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي التي تقضى على مشكلات التخلف وأنها السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

إن معظم الدول الأن وخاصة النامية منها تحاول أن تقوم بمشروعات تنموية وقد تسبب هذه المشروعات الدمار وإحداث ضرر بصحة المواطنين، أو تقدم خدمات رعاية تهتم بحق المواطن في الوقت الحالي مع إحداث أضرار تصيب حقوق المواطنين في المستقبل .

ومع التطور الكبير في أعداد السكان على المستوى العالمي ونظراً للتقدم التقني والمضطرد على مختلف المستويات الحياتية للفرد والجماعة والمجتمع ومع الأقبال على الاستهلاك والإنتاج بكميات كبيرة وضخمة أصبح من المتوقع تعاظم الضرر الذى يقع على البيئة في المستقبل ولهذا لزم إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية بطريقة تتحقق من خلالها قيمة الاستدامة للموارد الطبيعية ، ويفرض علينا تطبيق التنمية المستدامة إعادة النظر في تطورات التقنية الحالية بما يضمن حفظ حق الجيل الحالي مع العيش والحياة الأمنة من ناحية وضمان والحفاظ على حق الأجيال القادمة أيضاً ويتفق الكافة على أهمية مفهوم التنمية المستدامة على الرغم من غموضه حتى الأن وربما يعزى ذلك لغلبة الاهتمامات السياسية عليه وما يدعوا للقلق حتى الأن هو عدم وجود تعريف متفق عليه فيما يخص هذا المصطلح إضافة إلى عدم وجود معايير ثابتة يمكن أن يقاس بها هذا المصطلح إن ما يزيد من صعوبة هذا المصطلح أيضاً هو ارتباطه بالمجال الذى يستخدم فيه بالإضافة إلى ارتباطه أكثر بالجوانب الاقتصادية والإنتاج والاستهلاك.

ويؤكد روبرت تشابر، وجوردن كنواي على أن مفهوم الاستدامة يمثل أمن وأمان المعيشة ويعتبران أن تحقيق ذلك للمواطن هو غاية نهائية لأي سياسة ويرتكز ذلك على تحقيق التفاعل بين الأمن الغذائي (حاجات أساسية) وبين البيئة فإذا ما وفرنا للمواطن حاجاته الأساسية فإنه ولا شك سوف يسعى جاهداً للحفاظ على البيئة ومواردها بطريقة مستدامة(ناجي،٢٠١٣، ص.٣١)، ومن هذا المنطلق فإن هذا المفهوم يهتم بثلاثة أمور تتعلق كلها بمنظمات الرعاية الاجتماعية وأيضاً هي من اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية وهذه الأمور هي:

١- تحقيق أمن وأمان معيشة المواطن من خلال ضمان الحد الأدنى من الخدمات والحاجات الأساسية.

٢- الربط بين الحاجات الأساسية للمواطن والاهتمامات البيئية.

٣- إشباع الحاجات الأساسية للمواطن مع الحفاظ على الموارد البيئة دون إسراف أو إهدار.

وترجع البداية الحقيقية للاهتمام بالتنمية المستدامة إلى بعض الحكومات والمنظمات التطوعية التي حشدت الجهود الشعبية ولفتت الأنظار تجاه الأثار السلبية للأنشطة الإنسانية على البيئة، حيث بدأت تلك الاهتمامات تشكل أولويات على أجندة العمل السياسي منذ مطلع الستينات (مثال ظهور جماعات الضغط جماعات حماية المستهلك، الحركات المناصرة للبيئه ) (ناجي،٢٠١٣، ص.٣)

ونرجو أن نشير هنا إلى أن هذه الحركات والجماعات قد مثلت منذ بداية ظهورها دفعات قوية للعمل مع المجتمع والمدافعة عن حقوق المواطنين فيما يعرف بالعمل الاجتماعي في تنظيم المجتمع وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

وقد اهتمت تلك الحركات بتوعية المواطنين بمخاطر الإنتاج الصناعي والزراعي الجائر للموارد البيئية وأيضاً مخاطر المحطات النووية وأثارها المدمرة للبيئة المحيطة، واهتمت أيضاً بإيجاد روابط واضحة بين عمليات البحث والبيئة ومنها التوزيع غير العادل للأراضي وعلاقته بالفقر.

وفى عام ١٩٨٧ وجهت لجنة بروندت لاند الانتباه لتعريف التنمية المستدامة وفى نفس العام قدم هذا التعريف في تقرير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان مستقبلنا المشترك وكان يخلص إلى أن التنمية كي تكون مستدامة فإنها يجب أن تسعى لمقابلة احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحق الأجيال القادمة في إشباع الحاجات أيضاً. وقد أجريت تعديلات جوهرية على مفهوم التنمية المستدامة خاصة بعد السنوات التي أعقبت عام ١٩٨٧ وعليه فإن المفهوم قد اختلف اختلافا كبيراً في الصورة والمضمون وعاد المفهوم بقوة في مؤتمر ريو جانيرو من خلال مؤتمر الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ أو ما يسمى بقمة الأرض، وبعد هذا المؤتمر عقدت العديد من المعاهدات

الدولية وأهمها ميثاق الأرض وهو من المبادئ الواجب احترامها من جانب الدول الأعضاء (١٧٨ رئيس دولة وحكومة حضروا فيه) بهدف تشجيع التنمية المستدامة.

وإستهدف مؤتمر قمة الأرض تناول المفهوم بشكل متكامل اقتصاديا واجتماعياً وبيئياً وإنسانيا لمواجهة التحديات التي تواجه الجنس البشرى حالياً وصاحب هذا التوجه تطبيق العالم للتجارة الحرة، والتحرر من اللوائح، والترويج للنمو الاقتصادي دون النظر للجوانب البيئية

ولذا تطلب إحداث التنمية المستدامة تغيير ثقافي ومؤسسي حتى أن هذا التوجه انعكس على الأمم المتحدة نفسها في صورة إصلاح مؤسسي بها.

وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر كان هو الأضخم من نوعه على المستوى العالمي إلا أنه لم يتخذ الطابع الرأسمالي الذى كان يأمل فيه المجتمع وخاصة دول الجنوب وان كان قد لفت الأنظار لقضايا البيئة ومهد الطريق لتوقيع اتفاقيتين دوليتين وهما اتفاقية التغيير المناخي، اتفاقية التنوع البيولوجي وأصبح هذا المؤتمر بمثابة برنامج عمل لإرساء التنمية المستدامة، ومنذ هذا المؤتمر شاع استخدام تعريف التنمية المستدامة من قبل المنظمات غير الحكومية كما أصبح يطبق على مستوى السياسة وأصبح هناك جهود مكثفة في ذلك الوقت لتطوير أدوات ومناهج فعالة لترجمة أهداف التنمية المستدامة مع تطوير مؤشرات هامة لتحديد مستويات تلك التنمية بدقة.

وقد تضمنت وثيقة الأرض التي عقدت في هذا المؤتمر سبعة وعشرون مبدأ تدعوا الي ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة وتوزيع الموارد ضماناً لتواصل عملية التنمية، وانطلاقاً من هذا المؤتمر فإن التنمية اليوم يجب أن تراعى كافة الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كما يجب أن يراعى ذلك عند رسم أو صياغةالسياسات التنموية .

في اطار إعلان الألفية المنبثق عن القمة التي عقدت في سبتمبر /أيلول ٢٠٠٠ والذي تضمن مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية، وحماية البيئة، اتفقت الدول الأعضاء على جعل عام ٢٠١٥ ميلادي موعدا اقصى لإنجاز هذه الأهداف، وتعد مصر واحدة من ١٨٨ دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية وقبلت هي ودول عربية أخرى إن تكافح من اجل تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وتشكل الأهداف التنموية الثمان للألفية جدول أعمال طموح يهدف إلى إحداث تطور كبير للأوضاع الإنسانية، وينقسم كل منها إلى عدد من الأهداف والمؤشرات الأكثر تحديدا حيث تستخدم مع متابعة التقدم الذي تم إحرازه من اجل تحقيق الأهداف التنموية وقد تحققت أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثمانية نقاط أو مجالات هي :

القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقليل وفيات الأطفال بتحسين الصحة النفسية، مكافحة فيروس نقص المناعة، كفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من اجل التنمية. (تقرير وزارة الخارجية المصرية، ٢٠١٠)

ومن القضايا السابقة أو الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة خمس أهداف على الأقل يمكن إن تلعب الخدمة الاجتماعية دورا بارزا في تحقيقها والحقيقة أن الخدمة الاجتماعية قد ارتبطت منذ بداية ظهورها وخاصة طريقة العمل مع المجتمع ارتباطا كبير بالمنظمات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني التي كانت ألاساس في ظهور الحركات التي نبع منها مفهوم التنمية المستدامة

وتحاول المهنة جاهدة أن يتناغم عملها وأنشطتها وبرامجها مع أهداف التنمية المستدامة وخاصة ما تم طرحه في مصر ٢٠٣٠ حيث صاغت مصر رؤيتها بناء على خططها التنموية وما أحرزته في الأهداف الإنمائية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥، وأيضا في ضوء الرؤية الاستراتيجية لأفريقيا ٢٠٦٣. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ،٢٠١٦)

ولان تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحتاج إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص فان التنظيمات الذاتية والشعبية أو بمعنى أدق منظمات الرعاية على وجه الخصوص سواء الحكومية أو الأهلية يمكن أن تكون هي الأساس في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة

وقد استعرض طلعت السروجي دور الخدمة الاجتماعية في حدوث التنمية المستدامة في عدد من العناصر جاءت كما يلي: (السروجي، ٢٠٠٨،ص.٣٢)

١- الاهتمام بالعنصر البشري (عملاء الخدمة الاجتماعية) وأنشطة وأدوار هذا العنصر في البيئة باعتباره جوهر التنمية

٢- اكتشاف وتنمية قدرات الإنسان كأساس لأدوار الخدمة الاجتماعية مع عملائها

٣- مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في إحداث خلل في التوازن البيئي بين الإنسان والبيئة

٤- الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وأهدافها وفلسفة وأهداف التنمية المستدامة

٥- استخدام أساليب وقائية وعلاجية وإنمائية وتأهيليه من خلال منظمات الرعاية الحكومية والأهلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وقد تناولت العديد من الدراسات في الخدمة الاجتماعية علاقة الخدمة الاجتماعية بالتنمية المستدامة نذكر منها على سبيل المثال

دراسة Delaney M. Ryan, ٢٠١١ ( (والتي أشارت إلى أهمية استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة للتعرف على الحاجات والفرص المتاحة وتحديد الأصول التي تمتلكها المنظمات والمجتمعات ، بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات التي يمكن توظيفها لتحسين نوعية حياة الفقراء بالإضافة إلى الوصول إلى خطة عمل تستخدمها المنظمات والمجتمعات لسد الفجوة الموجودة بين الموارد والاحتياجات

كما حاولت ( سيد،٢٠١٢) أن تستخدم مدخل تحسين نوعية الحياة لتحسين حياة الأطفال في المناطق العشوائية من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والبيئية والذاتية وذلك من خلال برنامج تدخل مهني اعتمد على عناصر هذا المدخل

ثم جاءت دراسة (عمران،٢٠١٤ ) لتؤكد على عدم وجود استراتيجية مجتمعية واضحة الأبعاد لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في مصر، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مفهوم التنمية المستدامة والشراكة المجتمعية والتمكين المستدام، واستخدم المنهج الاستقرائي لتحديد اهم المعوقات التي تعترض سبيل التنمية المحلية المستدامة، والمنهج الاستنباطي لتحديد اهم السياسات والإجراءات اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجية فاعلة تعمد إلى تحقيق التنمية المستدامة في مصر

أما (محمد، ٢٠١٥ ) فقد أشارت في دراستها إلى تشخيص دور القنوات المحلية في تمكين المرأة الريفية لتحقيق التنمية المستدامة، وسعت الدراسة إلى تحديد دوافع مشاهدة النساء للقنوات المحلية ومدى تأثير برامج المرأة على أدائها لأدوارها وأيضا مدى إسهام السياسات الإعلامية في دعم المرأة ومشاركتها في عمليات التنمية الحقيقية

وأوضح ( يوسف، ٢٠٠٧) إلى الترابط الوثيق بين العلوم الاجتماعية بصفة عامة وبين مفهوم التنمية المستدامة حيث تقوم هذه العلوم بالتركيز على تغيير السلوك الاجتماعي وأيضا تسعى إلى تحديد أشكال وأصول وأثار واتجاهات هذا السلوك، ونادت الدراسة بأهمية أن تعمل مؤسسات التعليم الحالي على تطوير برامج تلك العلوم وكلياتها وان تدفع بها إلى قلب العملية التعليمية والبحثية للتأكيد على أهمية تلك العلوم في التأسيس لتحقيق رفاه وتنمية المجتمعات وخاصة ما يتعلق بالتنمية المستدامة

وأوضحت دراسة(النائي، ٢٠١٢) من خلال أهدافها وخاصة الهدف الخامس لها والذي يبحث في أسلوب التنمية المستدامة في القارة الأفريقية باعتبارها الحل الأمثل الذي يتناسب مع التنمية الحقيقية

للقارة والذي ترجمته الدراسة في الفرض الأول وهو أن التنمية المستدامة هي العلاج الأمثل للفقر في القارة، وان الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها يساعد على إنجاح عملية التنمية، وان الاهتمام بالموارد البشرية يساعد على إنجاح عملية التنمية ايضاً

وأخيرا أن التنمية المستدامة تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد وقد أكدت هذه الدراسة أيضاعلى العناصر الأساسية للتنمية المستدامة والتي يجب أن تهتم بها الدول النامية بشكل عام ومنظمات الرعاية الاجتماعية بشكل خاص،كما أوضحت الدراسة أن مستقبل التنميةالمستدامة في القارة الأفريقية (انطلاقا من نموذج (, the limits growth يعتمد على عدة عناصر هي السكان وإنتاج الغذاء، والتصنيع والتلوث ونضوب الموارد

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي

١- يجب على دول القارة الافريقية العمل بشكل جماعي لجعل التنمية فيها مستديمة أي التأكيد على أهمية العمل الجماعي بين الدول العربية

٢- الاهتمام بالنمو السكاني لدول القارة والعمل على الاستفادة منه

٣- وضع خطط وقوانين تتضمن عدم تلوث البيئة من خلال معالجة المخلفات الزراعية والمنزلية ومياه الصرف الصحي

٤- وضع قوانين تضمن عدم القطع الجائر للأشجار وتدمير الغابات مع الاهتمام بالرعي

وربطت دراسة (الحلو ،٢٠١٢ ) بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية وبين تحقيق التنمية المستدامة، وأكدت الدراسة على أهمية استخدام المنظمات الغير حكومية لمبادئ الحكم الرشيد باعتباره عنصر أساسي وهام في تحقيق التنمية المستدامة

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة والتي ترتبط بموضوع الدراسة يتضح ما يلي

١- إن الخدمة الاجتماعية يمكنها إن تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة من خلال مدخل تحسين سبل المعيشة المستدامة

٢- إن اهتمام الخدمة الاجتماعية بقيمة العنصر البشري وبناء قدراته هو الأساس الذي يمكن أن تعتمد عليه التنمية المستدامة وهو في نفس الوقت الهدف الأساسي للخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية

٣- ان التنمية المستدامة في مصر وخاصة المحلية منها لا يوجد لها استراتيجية مجتمعية وهو ما يعني عدم وجود معايير واضحة لقياس التنمية المستدامة، وما ينطبق على مصر ينطبق على معظم الدول العربية والافريقية والنامية بصفة عامة

٤- إن العلوم الاجتماعية بصفة عامة تلعب دورا بارزا في التعامل مع السلوك الاجتماعي من خلال تحديد أشكاله وأصوله واتجاهات هذا السلوك، وهو فى نفس الوقت الذي يمثل الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة مما يعني وجود صلة وثيقة بين العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة

٥- إن مستقبل التنمية المستدامة في القارة الأفريقية بشكل عام ( وينسحب ذلك على الدول النامية ) يرتبط بمجموعة من العناصر أهمها السكان، إنتاج الغذاء، التصنيع، التلوث، نضوب الموارد، العمل الجماعي وأخيرا الحوكمة والعدالة الاجتماعية

## ثانياً : صياغة مشكلة الدراسة :

هكذا يتضح من العرض النظري لمفهوم التنمية المستدامة وأيضا من خلال الدراسات السابقة ان مشكلة البحث يمكن ان تتحدد من خلال التساؤلات التالية

١- هل هناك ملامح واضحة عن مفهوم التنمية المستدامة بالدول العربية وخاصة مصر في منظمات الرعاية الاجتماعية

٢- هل هذا المفهوم يمكن ان يختلف عند منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية عن الاهلية

٣- هل هناك معايير للتنمية المستدامة تطبق في هذه المنظمات

٤- اذا كان هناك عدم تطبيق لبعض المعايير، فما هي اهم المعوقات التي تواجه تلك المنظمات عند تطبيق معايير التنمية المستدامة

٥- هل يمكن ان تسهم الدراسة في التحديد الدقيق لمعايير التنمية المستدامة لدى منظمات الرعاية، وما هي الاستراتيجيات التي يمكن ان تستخدمها الخدمة الاجتماعية لتفعيل استخدام تلك المعاييرفى الدول العربية

## ثالثاً : أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى أسباب عديدة أهمها

١- حاجة الدول العربية الان والنامية منها بصفة خاصة إلى التطور والتقدم

٢- أهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه منظمات الرعاية الاجتماعية وبصفة خاصة المنظمات الاهلية او غير الحكومية في تحقيق عناصر التنمية المستدامة

٣- ما يمكن ان تخرج به هذه الدراسة من استراتيجيات بعيدة المدى يمكن ان تستخدمها مهنة الخدمة الاجتماعية في تفعيل وتطبيق معايير التنمية المستدامة بالمنظمات الاهلية والحكومية التي تقدم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية

**رابعاً : اهداف الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

١- تحديد مفهوم التنمية المستدامة لدى العاملين بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية

٢- تحديد اهم المعايير التي تلتزم بها منظمات الرعاية الحكومية والأهلية التي تتعلق بالتنمية المستدامة

٣- تحديد اهم المعوقات التي قد تواجه منظمات الرعاية الاجتماعية عند تطبيقها لمعايير التنمية المستدامة

٤- التوصل إلى استرتيجية عامة يمكن ان تستخدمها الخدمة الاجتماعية لمساعدة منظمات الرعاية على تفعيل وتطبيق معايير التنمية المستدامة

**خامساً : تساؤلات الدراسة :**

١- ما الخصائص الديموجرافية للعاملين بمنظمات الرعاية الاجتماعية الاهلية

٢- ما الخصائص الديموجرافيه للعاملين بمنظمات الرعاية الاجتماعيه الحكومية

٣- ما مستوى تطبيق منظمات الرعايه الاجتماعيه الاهليه لمعايير التنمية المستدامة

٤- ما مستوى تطبيق منظمات الرعايه الاجتماعيه الحكومية لمعايير التنمية المستدامة

٥- ما اهم المعوقات التي تواجه منظمات الرعاية الاجتماعية الاهلية عند تطبيق معايير التنمية المستدامة

٦- ما اهم المعوقات التي تواجه منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية عند تطبيق معايير التنمية المستدامة

٧- ما مفهوم التنمية المستدامة لدى العاملين بالمنظمات الحكومية والاهلية

**سادساً : المنطلقات النظرية للدراسة:**

**مدخل سبل المعيشة المستدامة:**

أهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمدخل جديد يستهدف رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية وأطلق عليه مدخل سبل المعيشة المستدامة SLA وهذا المدخل يعتمد في المقام الأول علي تنمية الأصول , أي ما يملكه المجتمع من أرض , ومهارات , وقدرات فنية وخبرات

والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة , وبما يمكنه من مواجهه التحديات التي تعوق تحسين مستوي المعيشة في الوقت الحالي وفي المستقبل.

ويتيح هذا المدخل للمجتمع أن يتحرك كوحدة واحدة لمواجهة المشكلات الحالية والمستقبلية بالاعتماد علي نفسه وعلي العمل التشاركي مع مجتمعات أخري لتحقيق ضمان واستمرارية تحقيق أهدافه علي أن يكون التدخل من خلال الجهات الشريكة أو المانحة متمثلا في تقديم مساعدات لازمة لتنمية الأصول والموارد.

ويعتمد تطبيق المدخل علي ما يلي:

١. التكامل والتعادل بين الأصول والقدرات بحيث يؤدي ذلك إلي جعل أفراد المجتمع أكثر قدرة علي اكتساب الرزق وتحسين مستوي المعيشة وتحقيق الاستدامة.

٢. تقدير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في إطارها المجتمع.

٣. حث متخذي القرارات في المجتمع علي الاشتراك في تنفيذ البرامج التي يحتاج إليها المجتمع.

٤. تنمية القدرات والمهارات المتوفرة لدي أفراد المجتمع (تقوية الأصول.(

٥. التركيز علي العمل التشاركي.

ويتقارب هذا المدخل في مكوناته مع معايير التنمية المستدامة وهو ما جعل الباحثة تركز عليه في دراستها.

## سابعاً : مفاهيم الدراسة:

### ١) مفهوم معايير التنمية المستدامة

عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها الخاص " مستقبلنا المشترك " التنمية المستدامة بأنها " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي الي تدمير قدرة الأجيال المقبلة علي تلبية احتياجاتها الخاصة " وذلك في عام ١٩٨٧.

وفي عام ١٩٨٨ وضع مجلس منظمة الأغذية والزراعة تعريفا للتنمية المستدامة أوضح فيه أنها " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطرق تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.

ويمثل التعريفان السابقان المنظور الغربي للتنمية المستدامة , أما المنظور الشرقي للتنمية المستدامة فيحددها بأنها " عملية لدمج الأخلاق في السلوكيات بحيث لا تؤثر الممارسات الحياتية علي الغير سواء كانوا بشر أوغير ذلك تأثيرا سلبيا مع ضرورة التناغم بين البشر والطبيعة.

ويقسم ماهر أبوالمعاطي مفاهيم التنمية المستدامة الي:

- المفهوم الاقتصادي ويأخذ نمطين:
- في دول الشمال الصناعية ويعني خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة.
- في الدول الفقيرة والنامية : ويعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوي المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

المفهوم الاجتماعي الإنساني : ويعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد علي المدن بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط.

المفهوم السياسي : ويعني توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة للأفراد في القرار المجتمعي مع التمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية والإنسانية.

المفهوم التقني : أي انتقال المجتمع إلي عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة.

المفهوم البيئي : أي التنمية ذات القدرة علي الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية.

ومن العرض السابق لمفاهيم التنمية المستدامة يمكن أن نحدد مجموعة المعايير التي يمكن أن تفيد في تطبيق التنمية المستدامة في منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية.

وهذه المعايير قد تم وضعها بمعرفة الباحثة بعد استعراض التراث الذي يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة وأيضا خصائص التنمية المستدامة وأهدافها وعناصرها والتي تم استعراض جزء منها في مقدمة الدراسة.

وقد تحددت هذه المعايير في الآتي:

١ .التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه.

٢ .التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية عند تنفيذ المنظمة لأنشطتها الخدمية والتنموية

٣ .الالتزام بتطبيق المنظمة للعدالة والمساواة بين الفئات التي تقوم بخدمتها أو برعايتها.

٤ .تقديم المنظمة لأنشطة معتمدة علي استغلال القدرات المؤسسية والبشرية بالمجتمع لصالح الأجيال الحالية ودون الأضرار بالأجيال القادمة.

٥ .اعتماد المنظمة علي وسائل تكنولوجية حديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطتها.

٦ .الاعتماد علي المشاركة الشعبية الواسعة والتواصل المجتمعي عند تنفيذ المنظمة لأنشطتها.

٧ .الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة في التعامل مع الفئات التي تخدمها المنظمة.

٨ .توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع مع عدم إضرارها بالأجيال القادمة.

**٢) مفهوم منظمات الرعاية الاجتماعية**

تنقسم منظمات الرعاية الاجتماعية إلي منظمات حكومية ومنظمات أهلية تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع.

أما المنظمات الحكومية فهي التي أنشأت بواسطة الدولة وتقوم علي خدمة المواطنين وتعتمد في تمويلها والرقابة عليها علي الحكومة وهذه المنظمات تأخذ مجالات مختلفة للعمل مثل المنظمات التعليمية كالمدارس والجامعات , والمنظمات الإيوائية مثل دار المسنين التابعة للدولة أو السجون أو مؤسسات الأحداث، أيضا يدخل في نطاق تلك المنظمات المستشفيات الحكومية ومديريات ووحدات الشئون الاجتماعية .....الخ.

أما المنظمات الأهلية فهي جزء من المجتمع المدني وتقوم علي تقديم خدمات دون مقابل أو بمقابل ضعيف وذلك لأنها منظمات لا تهدف إلي الربح وتعمل هذه المنظمات والتي يطلق عليها في مصر الجمعيات الأهلية في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة مثل المجال التعليمي , والترويحي , والثقافي والخدمى , كما تعمل مع المسنين وأطفال الشوارع , وذوي القدرات الخاصة ....الخ , وينظم عمل هذه الجمعيات في مصر قانون ٨٤لسنة ٢٠٠٢م

## ثامناً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

**(١)نوع الدراسة:**

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية المقارنة التي يمكن من خلالها الحصول علي معلومات وبيانات دقيقة تصور الواقع وتشخصه وذلك فيما يتعلق بطبيعة وواقع تطبيق منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية لمعايير التنمية المستدامة , كما يمكنا أن نضع أيدينا علي مفهوم التنمية المستدامة لدي العاملين بتلك المنظمات لمعرفة مدي قربه أو بعده من المفهوم الإجرائي لها . وأيضا يمكنا من وصف المعوقات التي تواجه تلك المنظمات عند تطبيق معايير التنمية المستدامة.

**(٢)منهج الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة علي منهج المسح بالعينة وذلك لمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية بمنطقة جنوب القاهرة الممثلة في حي حلوان وقد تم اختيار هذا الحي باعتباره من أكثر الأحياء التي

بها مناطق عشوائية وأيضا من أكثر المناطق التي بها منظمات أهلية للرعاية الاجتماعية يضاف إلي ذلك أن هذه المناطق العشوائية يسكنها كثير من الفقراء.

وقد تم تطبيق استمارة البحث علي ٨ جمعيات أهلية متنوعة الأنشطة أي تعمل في مجالات رعاية متعددة تعليمية , ثقافية , اقتصادية , صحية , وأيضا تم تطبيق استمارة البحث علي ٥ مؤسسات تعليمية ومؤسسة صحية حكومية

وقد تم الاختيار بطريقة عشوائية وباستخدام قانون الحجم الأمثل للعينة الذي أسفر عن عدد مفردات المنظمات الأهلية ٤٧ لم يتم جمع البيانات الا من ٣٧ مفردة فقط لرفض الآخرين الإجابة علي الاستمارة وعدم الفهم لمصطلح التنمية المستدامة لديهم.

كما تم تحديد ٤٧ مفردة من المنظمات الحكومية تم جمعها كلها وبذلك أصبح العدد الكلي لمفردات العينة ٨٤ مفردة.

**(٣)أدوات الدراسة:**

استمارة استبيان للعاملين بالمنظمات الحكومية والأهلية مكونة من:

أ. بيانات أولية.

ب. ٨ معايير للتنمية المستدامة.

ج. مفهوم التنمية المستدامة.

د. أهم المعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية أو الحكومية في تطبيق معايير التنمية المستدامة.

## تاسعاً : عرض جداول الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسن ومدة الخبرة للعاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المتغيرات الكمية | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | الكل ن=٨٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الحسابى | الانحراف المعيارى | المتوسط الحسابى | الانحراف المعيارى | المتوسط الحسابى | الانحراف المعيارى |
| أ | السن | ٢٩,٦ | ٦,٣ | ٣٤,٧ | ١٠,٦ | ٣٢,٤ | ٩,٣ |
| ب | مدة الخبرة | ٢,٨ | ١,٧ | ٤,٩٦ | ٣,٨ | ٤,٠١ | ٣,٢ |

يوضح جدول رقم (١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسن العاملين بالمنظمات الحكومية والأهلية ومدة خبرتهم بالمنظمة , وقد أوضحت بيانات الجدول أن متوسط سن العاملين بالمنظمات الأهلية ٢٩,٦ سنه بانحراف معياري ٦,٣ مما يعني أن سن العاملين بالمنظمات الحكومية صغير نسبيا وأن الفروق بين سنهم ليست كبيرة وذلك لأن المنظمات الأهلية في الغالب تعتمد علي من كان سنة صغير بغض النظر عن خبرته في مجال العمل , أما في المنظمات الحكومية فإن متوسط سن العاملين بها هو ٣٤,٧ أي إن سنهم كبير وأيضا يشير الانحراف المعياري للسن إلي أن فروق السن بينهم كبيره نسبيا وذلك لأن المنظمات الحكومية التي طبقت عليها الدراسة هي منظمات تعليمية ومستشفيات ومعظم العاملين بها معينين منذ فتره زمنية نتيجة تقليص الحكومة لأعداد الموظفين بالجهاز الحكومي وعدم تعيين شباب.

وقد أتضح أيضا من الجدول أن مدة الخبرة للعامين في المنظمات الأهلية متوسطها الحسابي ٢,٨ أي أن مدة خبرتهم أقل،مقارنه بمدة الخبرة لدي العاملين بالمنظمات الحكومية وهي نتيجة منطقية مرتبطة بسن العاملين في كل من المنظمات الحكومية والأهلية حيث ترتبط الخبرة غالبا بسن العاملين.

جدول رقم(٢)

يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية طبقا للنوع

ن=٨٤

| م | النوع | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | الكل ن=٨٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % |
| أ | ذكر | ٢١ | ٥٦,٨ | ٢١ | ٤٤,٧ | ٤٢ | ٥٠ |
| ب | أنثى | ١٦ | ٤٣,٢ | ٢٦ | ٥٥,٣ | ٤٢ | ٥٠ |
| مج | | ٣٧ | ١٠٠ | ٤٧ | ١٠٠ | ٨٤ | ١٠٠ |

تشير نتائج جدول رقم (٢) والذي يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الحكومية والأهلية طبقا للنوع :

أن نسبة الذكور بالمنظمات الأهلية أكبر من نسبة الذكور بالمنظمات الحكومية عينة الدراسة حيث بلغت نسبة الذكور ٥٧% تقريبا في الأهلي و٤٥% تقريبا في الحكومي .

أما نسبة الإناث في الأهلي فهي ٤٣% أما في الحكومي فتمثل ٥٥% تقريبا ويتمشي هذا في الغالب مع منطق المنظمات الأهلية في التشغيل حيث تميل إلي تشغيل العنصر الرجالي أكثر من النسائي لطبيعة العمل بها وخاصة المؤسسات الإيوائية منها والتي غلبت علي عينة البحث .

جدول رقم(٣)

يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية طبقا للمؤهل

ن=٨٤

| م | المؤهل | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | الكل ن=٨٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % |
| أ | متوسط | ٣ | ٨,١ | ١ | ٢,١ | ٤ | ٤,٨ |
| ب | فوق المتوسط | ١ | ٢,٧ | ١ | ٢,١ | ٢ | ٢,٤ |
| ج | جامعى | ٢٧ | ٧٣ | ٣٨ | ٨٠,٩ | ٦٥ | ٧٧,٤ |
| د | فوق الجامعى | ٦ | ١٦,٢ | ٧ | ١٤,٩ | ١٣ | ١٥,٥ |
| مج | | ٣٧ | ١٠٠ | ٤٧ | ١٠٠ | ٨٤ | ١٠٠ |

يتضح من جدول رقم (٣) والذي يوضح مؤهل العاملين بالمنظمات الحكومية والأهلية :

أن المؤهل الجامعي يأخذ المرتبة الأولي في المنظمات الأهلية حيث يصل إلي ٧٣% يلي ذلك فوق الجامعي بنسبة ١٦,٢% ثم المتوسط ثم فوق المتوسط .

ويأخذ المؤهل في المنظمات الحكومية نفس الترتيب تقريبا حيث بلغ نسبة العاملين بمؤهل جامعي ٨١% تقريبا يليه فوق الجامعي بنسبه ١٥% تقريبا ثم يأتي مؤهل متوسط وفوق المتوسط بنفس النسبة ٢,١% وذلك لأن المنظمات الحكومية تعتمد علي المؤهلات العليا بصفه عامة (الجامعي وما فوق) أكثر من المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة وذلك لطبيعة الوظائف التي تتيحها داخلها .

جدول رقم(٤)

يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية طبقا للحصول على معارف عن التنمية المستدامة

ن=٨٤

| م | الحصول على معارف عن التنمية المستدامة | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | الكل ن=٨٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % |
| أ | نعم | ٢٥ | ٦٧,٦ | ٢٩ | ٦١,٧ | ٥٤ | ٦٤,٣ |
| ب | لا | ١٢ | ٣٢,٤ | ١٨ | ٣٨,٣ | ٣٠ | ٣٥,٧ |
| مج | | ٣٧ | ١٠٠ | ٤٧ | ١٠٠ | ٨٤ | ١٠٠ |

يتضح من جدول رقم (٤) والذي يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية طبقا لحصولهم علي معارف أن من حصلوا علي معارف عن التنمية المستدامة في المنظمات الاهلية ٦٨% تقريبا بينما من حصلوا علي معارف عن التنمية المستدامة في المنظمات الحكومية قد وصلوا إلي ٦٢% تقريبا , وهذا يعني أن المنظمات الأهلية أكثر اهتماما بتدريب وتثقيف العاملين بها فيما يخص معني وأهداف ومعايير التنمية المستدامة مما قد يعكس اهتمامها بتطبيق هذا المفهوم إلى حد ما .

جدول رقم(٥)

يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية طبقا للحصول على تدريب عملى لتطبيق التنمية المستدامة

ن=٨٤

| م | الحصول على تدريب عملى لتطبيق التنمية المستدامة | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | الكل ن=٨٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % |
| أ | نعم | ٢٢ | ٥٩,٥ | ١٣ | ٢٧,٧ | ٣٥ | ٤١,٧ |
| ب | لا | ١٥ | ٤٠,٥ | ٣٤ | ٧٢,٣ | ٤٩ | ٥٨,٣ |
| مج | | ٣٧ | ١٠٠ | ٤٧ | ١٠٠ | ٨٤ | ١٠٠ |

يتضح من جدول رقم (٥) والذي يوضح توزيع العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية طبقا لحصولهم علي تدريب عملي لتطبيق التنمية المستدامة

أن ٥٩% تقريبا في الأهلي قد حصلوا علي تدريب عملي وهو ما يتفق مع نتائج الجدول السابق وتحليله حيث الاهتمام من جانب المنظمات الأهلية بتدريب العاملين بها لتطبيق التنمية المستدامة .

أما الذين حصلوا علي تدريب عملي في المنظمات الحكومية فقد بلغ ٢٨% تقريبا وهو يتمشي أيضا مع نتائج الجدول السابق (جدول رقم ٤)

*ويعنى ان النظمات الحكومية اقل اهتمام بالتدريب علي التنمية المستدامة

جدول رقم( ٦ )

المعيار الأول : يوضح التزام المنظمة باحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمة من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=١٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | تراعي سياسة المنظمة التغيرات المحلية والعالمية | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ٩م | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٨ | ٥٧ | ٢٦ | ١ | ٢,٦٧ | ٠,٥٠ | ١٤ |
| ٢ | تعتمد سياسة المنظمة على سياسات مثيلة في دول اجنبية | ٢,١١ | ٠,٦٦ | ١٠ | ٢,٣٤ | ٠,٧٠ | ١٢ | ٣٢ | ٤٠ | ١٢ | ٢,٢٤ | ٠,٦٩ | ١٥ |
| ٣ | لدى المنظمة نسق اتصالات قادر على التعاون مع كافة الأطراف المجتمعية المهتمة بخدمات | ٢,٩٢ | ٠,٢٨ | ٢ | ٢,٧٢ | ٠,٤٥ | ٤ | ٦٨ | ١٦ | – | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ٤ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنظمة | | | | | | | | | | | | |
| ٤ | تعمل المنظمة على تطبيق أي اتفاقيات دولية في مجال خدماتها | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٥ | ٢,٥٧ | ٠,٧١ | ١١ | ٦٤ | ١٤ | ٦ | ٢,٦٩ | ٠,٦٠ | ١٢ |
| ٥ | تتضمن سياسة المنظمة تلبية احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٥مكرر | ٢,٦٠ | ٠,٥٤ | ١٠ | ٦٠ | ٢٣ | ١ | ٢,٧٠ | ٠,٤٩ | ١١ |
| ٦ | يوجد بالمنظمة قواعد وإجراءات قانونية مرنة تراعي الأجيال الحالية والمستقبلية | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٨ | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٧ | ٥٩ | ٢٥ | – | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ١٠ |
| ٧ | تحافظ المنظمة على الجوانب الثقافية والأخلاقية للمجتمع | ٢,٩٧ | ٠,١٦ | ١ | ٢,٨٧ | ٠,٣٤ | ٢ | ٧٧ | ٧ | – | ٢,٩٢ | ٠,٢٨ | ١ |
| ٨ | تتعدل سياسة المنظمة وتتغير طبقا لمقتضيات وظروف المجتمع | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٨مكرر | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ٦ | ٦٠ | ٢٤ | – | ٢,٧١ | ٠,٤٥ | ٩ |
| ٩ | تخطط المنظمة لحل المشكلات الحالية والمستقبلية لمن يستفيدوا من خدماتها | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ٦ | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٧مكرر | ٦٢ | ٢٢ | – | ٢,٧٤ | ٠,٤٤ | ٨ |
| ١٠ | تضع المنظمة في اعتبارها | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٧ | ٢,٧٩ | ٠,٤١ | ٣ | ٦٦ | ١٨ | – | ٢,٧٩ | ٠,٤١ | ٦ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان المجتمع | | | | | | | | | | | | |
| ١١ | تنسق المنظمة مع المنظمات الأخرى لتحسين نوعية حياة سكان المجتمع | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٨مكرر | ٢,٦٤ | ٠,٥٣ | ٩ | ٥٨ | ٢٥ | ١ | ٢,٦٨ | ٠,٤٩ | ١٣ |
| ١٢ | تعمل المنظمة على رفع وعي المجتمع بحقوق الأجيال القادمة مع توفير حق الجيل الحالي | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ٤ | ٢,٧٠ | ٠,٥١ | ٥ | ٦٦ | ١٧ | ١ | ٢,٧٧ | ٠,٤٥ | ٧ |
| ١٣ | تهتم المنظمة بتدعيم الجانب الثقافي للمجتمع عند تقديمها لخدمات الرعاية الاجتماعية | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ٦مكرر | ٢,٧٩ | ٠,٤١ | ٣مكرر | ٦٧ | ١٧ | – | ٢,٨٠ | ٠,٤٠ | ٥ |
| ١٤ | تراعي المنظمة عدم الإضرار بمصالح الأجيال القادمة عند تقديمها للخدمات | ٢,٩٢ | ٠,٢٨ | ٢مكرر | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ١ | ٧٦ | ٨ | – | ٢,٩٠ | ٠,٣٠ | ٢ |
| ١٥ | تعزز المنظمة القيم والمبادئ الأخلاقية للمجتمع من خلال أنشطتها المختلفة | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ٣ | ٢,٨٧ | ٠,٣٤ | ٢مكرر | ٧٤ | ١٠ | – | ٢,٨٨ | ٠,٣٣ | ٣ |
| المتوسط والانحراف | | ٢,٧٧ | ٠,١٦ | المستوى | ٢,٧٠ | ٠,٣١ | المستوى | المتوسط | | | ٢,٧٣ | ٠,٢٦ | المستوى |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعيارى للبعد ككل | | | مرتفع | | | مرتفع | والانحراف المعيارى للبعد ككل | | | مرتفع |

يتضح من الجدول رقم (٦) ان هناك اختلاف في ترتيب بعض مؤاشرات المعيار الأول بين المنظمات الحكومية والأهلية

*خاصة المؤشر الرابع حيت احتل المرتبة الخامسة في الاهلية والحادية عشر في الحكومية مما يعكس اهتمام المنظمات الاهلية بتطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال خدماتها

*وأن هناك اختلاف في ترتيب المؤشر الخامس الذى يهتم بتضمين سياسة المنظمة وتلبية احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل حيث احتل الخامس مكرر في الاهلية والعاشر في الحكومية ولعل ذلك يرجع الى اهتمام المنظمات الاهلية بتطبيق بعض معايير التنمية المستدامة بدرجة اكبر من المنظمات الحكومية

كما وجد اختلاف بين النوعين من المنظمات في المؤشر العاشر حيث تضع المنظمة في اعتبارها تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان المجتمع حيث احتل المركزالسابع في الاهلىة والمركز الثالث في الحكومية ويرجع ذلك في الغالب لان عينة الدراسة من المنظمات الحكومية تقوم بالفعل بتلبية احتياجات أساسية هي التعليم والصحة

وبصفه عامة فإن هذا المعيار قد تحقق بمستوى مرتفع في المنظمات الاهلية والحكومية بمتوسط مرجح ٢,٧٣ وانحراف معيارى ٠,٢٦

وترتبت مؤشراتة كما يلى:

١- المحافظة علي الجوانب الثقافية والأخلاقية بمنظمات الرعاية الحكومية والأهلية عينة الدراسة قد جاء في المرتبة الأولي.

٢ -ثم مراعاة المنظمة لعدم الأضرار بمصالح الأجيال القادمة عند تقديمها للخدمات.

٣ -ثم جاء في المرتبة الثالثة تعزيز المنظمة لقيم ومبادئ المجتمع الأخلاقية من خلال أنشطتها المختلفة.

٤ -ثم وجود نسق اتصالات يتعاون مع كافة أطراف المجتمع

كما وجد اختلاف في المتغير الثالث عشر حيث احتل المركز الثالث في الحكومى والسادس مكرر في الاهلى وهوخاص بتدعيم المنظمة للجانب الثقافي للمجتمع عند تقديمها لخدمات الرعاية الاجتماعية

٥ -ثم المرتبة الخامسة تدعيم المنظمة للجانب الثقافي للمجتمع عند تقديمها لخدمات الرعاية

وهذه المؤشرات الخمس تمثل لب وأساس المعيار الأول الذي يؤكد علي ضرورة التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه.

- *أما المؤشرين الأول والثاني فقد حصلوا علي المرتبة الرابعة عشر والخامسة عشر بالنسبة للنوعين من المنظمات (الأهلي والحكومي) رغم وجود ضرورة شديدة لمراعاة سياسة المنظمة للتغيرات المحلية والعالمية معا باعتباره أنه أساس تحقيق التنمية المستدامة.
- *كما يعاب علي المنظمات الأهلية والحكومية أيضا عينة الدراسة أنها لا تهتم بتطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال خدماتها حيث حصل هذا المؤشر علي المرتبة الثانية عشر ولعل ذلك راجع إلي الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع الآن وإن كانت المنظمات الأهلية وضعته في المرتبة الخامسة باعتبار أن الاتفاقيات الدولية تؤكد وتدعم مكانة المنظمات الأهلية من الجانب المادي والفني وهذا ما أكدت عليه دراسة أسماء عبدالرحمن ٢٠١٢ ودراسة ( حجازي، ١٩٨٧(

*أما مؤشر ( تلبيه سياسة المنظمة لاحتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل ) فقد حصل أيضا علي مرتبة متأخرة لدي المنظمات الأهلية والحكومية حيث حصل علي المرتبة الحادية عشر من بين ١٥ مرتبة , وإن كانت المنظمات الأهلية تهتم أكثر بهذا المؤشر لأنه حصل لديها علي المرتبة الخامسة مكرر بينما حصل لدي المنظمات الحكومية علي المرتبة العاشرة , وذلك لان المنظمات الأهلية تمر الآن بمرحلة من التطور وخاصة بعد الأحداث السياسية الأخيرة في مصر ودعم المجتمع لدورها التنموي والسياسي

جدول رقم(٧)

المعيار الثاني (التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية عند تنفيذ المنظمة أنشطتها الخدمية والتنموية ) من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | تهتم سياسة المنظمة بالتوازن بين الجوانب | ٢,٥٤ | ٠,٥١ | ٥ | ٢,٦٤ | ٠,٤٩ | ٥ | ٥٠ | ٣٤ | – | ٢,٦٠ | ٠,٤٩ | ٥ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | البيئية والاقتصادية والاجتماعية | | | | | | | | | | | |
| ٢ | تعمل المنظمة على التكامل مع المنظمات الأخرى لتقديم خدمات متميزة في مجالها | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ٤ | ٢,٦٦ | ٠,٤٨ | ٤ | ٥٥ | ٢٩ | – | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ٤ |
| ٣ | تقدم المنظمة خدماتها مع مراعاةالظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية للمجتمع | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢ | ٢,٩١ | ٠,٣٥ | ١ | ٧٣ | ١٠ | ١ | ٢,٨٦ | ٠,٣٨ | ١ |
| ٤ | لدى المنظمة معايير قانونية محددة عند التعامل مع البيئة | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢ مكرر | ٢,٧٩ | ٠,٤٦ | ٣ | ٦٧ | ١٦ | ١ | ٢,٧٩ | ٠,٤٤ | ٣ |
| ٥ | تعمل المنظمة على المحافظة على البيئة عند تنفيذ أنشطتها | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ١ | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ٢ | ٧١ | ١٣ | – | ٢,٨٥ | ٠,٣٦ | ٢ |
| ٦ | لدى المنظمة سياسة تعتمد على قياس الأثار الاجتماعية | ٢,٧٠ | ٠,٥٢ | ٣ | ٢,٥١ | ٠,٦٢ | ٦ | ٥٤ | ٢٦ | ٤ | ٢,٦٠ | ٠,٥٨ | ٦ |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | والبيئية المترتبة على أنشطتها المختلفة | | | | | | | | | | |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | ٢,٧٣ | ٠,٢٣ | المستوى مرتفع | ٢,٧٢ | ٠,٢٩ | المستوى مرتفع | | | | ٢,٧٢ | ٠,٢٦ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول رقم (٧) ان هناك فروق في مؤشر واحد تابع للمعيار الثانى من معايير التنمية المستدامة وهو المؤشر السادس

*حيث وجود سياسة لدى المنظمة تعتمد على قياس الاثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على أنشطتها المختلفة حيث احتل المركز الثالث في المنظمات الاهلية والسادس في الحكومية وهذا يدل على اهتمام المنظمات الاهلية بتطبيق معايير التنمية المستدامة حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي توضح التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية عند تنفيذ المنظمة لانشطتها الخدمية والتنموية

وبصفة عامة :

فأن هذا المعيار قد طبق بمستوى مرتفع بوزن مرجح ٢,٧٢ وانحراف معيارى٠,٢٦ وان ترتيب مؤشراتة في المنظمات الاهلية والحكومية قد جاء على الوجه الاتى:

١- مراعاة المنظمة للظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية للمجتمع عند تقديمها لخدماتها او أنشطتها

٢- المحافظة على البيئة عند تنفيذ الأنشطة او الخدمات

٣- وجود معايير قانونية محددة عند التعامل مع البيئة

٤- التكامل مع المنظمات الأخرى لتقديم خدمات متميزة

٥- ويحتل المركز قبل الأخير في المؤشرات اهتمام المنظمة بالتوازن بين الجوانب المختلفة البيئية والاقتصادية ....الخ على الرغم من انه طبقا للدراسات النظرية كان يجب ان يحتل المرتبة الأولى او الثانية على الأكثر

*مما يدل على اغفال منظمات الرعاية للمؤشرات الأساسية لتحقيق المعيار الثانى

جدول رقم(٨)

المعيار الثالث يوضح الالتزام بتطبيق العدالة والمساواة بين الفئات المختلفة التي تعمل معها المنظمة او تقوم على خدمتها من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | تراعي سياسة المنظمة تحقيق المساواة بين كل فئات المجتمع | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ٣ | ٢,٧٢ | ٠,٥٠ | ٦ | ٦٨ | ١٥ | ١ | ٢,٨٠ | ٠,٤٣ | ٦ |
| ٢ | تهتم سياسة المنظمة بتقديم الخدمة مقابل رسوم بسيطة لضمان جودتها | ٢,٠٣ | ٠,٩٣ | ١٢ | ٢,٣٠ | ٠,٨١ | ١٢ | ٤٠ | ١٩ | ٢٥ | ٢,١٨ | ٠,٨٧ | ١٣ |
| ٣ | تراعي سياسة المنظمة تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع التي تخدمها | ٢,٩٥ | ٠,٢٣ | ٢ | ٢,٨٥ | ٠,٣٦ | ١ | ٧٥ | ٩ | – | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ١ |
| ٤ | تضع المنظمة الفقراء والاشد احتياج في | ٢,٨٤ | ٠,٤٤ | ٦ | ٢,٨١ | ٠,٤٥ | ٣ | ٧١ | ١١ | ٢ | ٢,٨٢ | ٠,٤٤ | ٣ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مقدمة الذين تقوم بخدمتهم | | | | | | | | | | | | |
| ٥ | تأخذ سياسة المنظمة في اعتبارها احتياجات الأقليات والمستضعفين | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ٣ مكرر | ٢,٨٥ | ٠,٤٧ | ٢ | ٧٥ | ٧ | ٢ | ٢,٨٧ | ٠,٤٠ | ٢ |
| ٦ | تعتمد سياسة المنظمة على الربط بين الأجور والكفاءة عند تعاملها مع العاملين بها | ٢,٥٩ | ٠,٥٥ | ١٠ | ٢,٥٣ | ٠,٦٥ | ٩ | ٥٢ | ٢٧ | ٥ | ٢,٥٦ | ٠,٦١ | ١١ |
| ٧ | تعمل المنظمة على تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للمستفيدين منها | ٢,٥٧ | ٠,٥٠ | ١١ | ٢,٤٩ | ٠,٥١ | ١٠ | ٤٤ | ٤٠ | – | ٢,٥٢ | ٠,٥٠ | ١٢ |
| ٨ | تعمل المنظمة على إعطاء المستفيدين حرية الاختيار من بين خدمات | ٢,٧٦ | ٠,٤٩ | ٧ | ٢,٦٠ | ٠,٥٤ | ٨ | ٥٨ | ٢٤ | ٢ | ٢,٦٧ | ٠,٥٢ | ٩ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرعاية الاجتماعية التي تقدمها | | | | | | | | | | | | |
| ٩ | تعتمد المنظمة في تقديم خدماتها على اللامركزية | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٩ | ٢,٤٧ | ٠,٥٠ | ١١ | ٤٧ | ٣٧ | – | ٢,٥٦ | ٠,٥٠ | ١٠ |
| ١٠ | تعمل المنظمة على مراعاة المساواة في النوع عند تقديم خدماتها | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٥ | ٢,٧٤ | ٠,٥٣ | ٥ | ٦٨ | ١٤ | ٢ | ٢,٧٩ | ٠,٤٧ | ٧ |
| ١١ | تهتم المنظمة بتحقيق حاجات العاملين والمستفيدين منها على حد سواء | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٨ | ٢,٧٠ | ٠,٥٩ | ٧ | ٦٣ | ١٨ | ٣ | ٢,٧١ | ٠,٥٣ | ٨ |
| ١٢ | تهتم المنظمة بالمواطنين الأكثر فقرا و الأشد ضعفا | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ٤ | ٢,٧٧ | ٠,٥٢ | ٤ | ٧٠ | ١٢ | ٢ | ٢,٨١ | ٠,٤٥ | ٥ |
| ١٣ | لا تفرق المنظمة بين المستفيدين من خدماتها طبقا للعرق أو الدين أو النوع أو | ٢,٩٧ | ٠,١٦ | ١ | ٢,٧٠ | ٠,٥٩ | ٧مكرر | ٧٢ | ٩ | ٣ | ٢,٨٢ | ٠,٤٧ | ٤ |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | انتماءه السياسي | | | | | | | | | | |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | ٢,٧٤ | ٠,٢٢ | المستوى مرتفع | ٢,٦٦ | ٠,٢٩ | المستوى مرتفع | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٦٩ | ٠,٢٦ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول رقم (٨) هناك فروق بين مؤشرات المعيار الثالث بين المنظمات الحكومية والأهلية وخاصة في

١- المؤشر الأول حيث تراعى سياسة المنظمة تحقيق المساواه بين كل فئات المجتمع وقد حصل على الترتيب الثالث عند المنظمات الاهلية والسادس في الحكومية مما يعنى اهتمام المنظمات الاهلية بالالتزام بتطبيق العدالة والمساواه بين الفئات التي تخدمها

٢- المؤشر الرابع تضع المنظمة الفقراء والاشد احتياج في مقدمة الذين تقوم بخدماتهم حيث حصل على الترتيب السادس في الاهلية والثالث لدى الحكومية وهذا يتنافى مع الواقع حيث تهتم المنظمات الاهلية بالفقراء والاشد احتياج بينما تقدم المنظمات الحكومية خدماتها دون تفرقة بين الأغنياء والفقراء وقد ترجع تلك النتيجة إلى ان المستشفيات والمؤسسات التعليمية التي تم اجراء البحث عليها تقع في مناطق عشوائية وهى تخدم بالفعل الفقراء والاشد احتياجا

٣- المؤشر الثالث وهو عدم التفرقة بين المستفدين من خدمات المنظمة طبقا للعرق او الدين .....الخ حيث حصل هذا المؤشر على الترتيب الأول في الاهلية والسابع في الحكومية مما يعكس أيضا اهتمام المنظمات الاهلية بتطبيق العداله والمساواه كمعيار اساسى من معايير التنمية المستدامة.

وبشكل عام فإن تطبيق منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية لهذا المعيار تحقق بمستوى مرتفع بمتوسط مرجح ٢,٦٩ وانحراف معيارى ٠,٢٦ كما ان المؤشرات الخاصة بة تترتب كما يلى:

١. تحقيق العدالة بين الفئات التي تخدمها.
٢. الأخذ في الاعتبار احتياجات الأقليات والمستضعفين
٣. وضع الفقراء والأشد احتياج في مقدمة الذين تقوم بخدمتهم.
٤. عدم التفرقة بين المستفيدين من خدماتها علي أي أساس عرقي أو ديني أو غيرها من أساليب التفرقة العنصرية.
٥. اهتمام المنظمة بالمواطنين الأكثر فقرا والأشد ضعفا.

وهذه العناصر الخمس من بين ثلاثة عشر عنصرا تمثل مؤشرات المعيار الثالث هي أساس التزام المنظمات بتطبيق العدالة والمساواة بين الفئات التي تخدمها .

جدول رقم (٩)

المعيار الرابع يوضح تقديم المنظمة أنشطة معتمدة على استغلال القدرات المؤسسية والبشرية بالمجتمع دون الإضرار بالأجيال القادمةمن وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | تعتمد سياسة المنظمة على بناء قدراتها الذاتية لتقديم خدماتها | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ٦ | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٦ | ٦٠ | ٢٤ | – | ٢,٧١ | ٠,٤٥ | ٦ |
| ٢ | تستخدم المنظمة في بناء قدراتها اساليب علمية حديثة | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ٦ مكرر | ٢,٥٥ | ٠,٦٩ | ١٠ | ٥٩ | ٢٠ | ٥ | ٢,٦٤ | ٠,٥٩ | ١٠ |
| ٣ | تعمل المنظمة على بناء القدرات البشرية لديها باستمرار | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٢ | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٧ | ٦٤ | ١٩ | ١ | ٢,٧٥ | ٠,٤٦ | ٥ |
| ٤ | لدى المنظمة سياسة تعتمد على إعادة تدوير للفاقد من المواد الخام | ٢,٣٠ | ٠,٧٤ | ٩ | ٢,٠٩ | ٠,٧٥ | ١٢ | ٣٢ | ٣٥ | ١٧ | ٢,١٨ | ٠,٧٥ | ١٢ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥ | تعمل المنظمة على المحافظة على رأس المال الطبيعي أثناء تقديم خدماتها | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ٣ | ٢,٥١ | ٠,٥١ | ١١ | ٥٤ | ٣٠ | – | ٢,٦٤ | ٠,٤٨ | ٩ |
| ٦ | تقوم المنظمة بتحديد تكلفة الموارد الطبيعية غير المتجددة عند التخطيط لخدمات الرعاية التي تقوم بها | ٢,٥٩ | ٠,٥٥ | ٨ | ٢,٦٠ | ٠,٥٤ | ٨ | ٥٢ | ٣٠ | ٢ | ٢,٦٠ | ٠,٥٤ | ١١ |
| ٧ | تراعي المنظمة الاعتماد على المتخصصين المهرة عند تقديم خدماتها | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ٦ مكرر | ٢,٥٧ | ٠,٥٠ | ٩ | ٥٥ | ٢٩ | – | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ٨ |
| ٨ | تعتمد سياسة المنظمة على العمل الفريقي للاستغلال الكامل | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ١ | ٢,٨٥ | ٠,٣٦ | ٢ | ٧٢ | ١٢ | – | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ٢ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | للقدرات البشرية | | | | | | | | | | | | |
| ٩ | تعمل المنظمة على خفض استهلاكها للموارد من البيئة إلى الحد الأدنى باستمرار | ٢,٦٢ | ٠,٥٥ | ٧ | ٢,٧٤ | ٠,٤٩ | ٥ | ٦٠ | ٢٢ | ٢ | ٢,٦٩ | ٠,٥١ | ٧ |
| ١٠ | ترشد المنظمة وتستثمر كافة الموارد مع وضع أولويات لتحقيق أهدافها | ٢,٨١ | ٠,٤٦ | ٤ | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ٣ | ٦٩ | ١٤ | ١ | ٢,٨١ | ٠,٤٢ | ٣ |
| ١١ | تعمل المنظمة على اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية للعاملين بها | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٢ مكرر | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ١ | ٧٣ | ١١ | – | ٢,٨٧ | ٠,٣٤ | ١ |
| ١٢ | تعمل المنظمة على استغلال القدرات البشرية لبعض | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٥ | ٢,٧٧ | ٠,٤٨ | ٤ | ٦٦ | ١٧ | ١ | ٢,٧٧ | ٠,٤٥ | ٤ |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المستفيدين منها | | | | | | | | | | |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٧٣ | ٠,٢٠ | المستوى مرتفع | ٢,٦٥ | ٠,٣٠ | المستوى مرتفع | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٦٨ | ٠,٢٦ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول رقم (٩) والذي يتناول المعيار الرابع ان هناك فروق بين المنظمات الاهلية والحكومية عند تطبيق بعض هذه المؤشرات

١- فقد لاحظنا ان هناك اختلاف في ترتيب المؤشر الثانى في هذا المعيار حيث حصل على الترتيب السادس مكرر في المنظمات الاهلية والعاشر في المنظمات الحكومية ويتعلق باستخدام المنظمة لاساليب علمية حديثة في بناء قدراتها وهو يتفق مع التطورات الحديثة التي تحاول ان تقوم بها المنظمات الاهلية الان وخاصة بعد التغيرات الحديثة في المجتمع المصرى والاهتمام بالمجتمع المدنى بشكل عام.

٢- كما اختلفت تلك المنظمات في تطبيق المؤشر الثالث المرتبط ببناء القدرات البشرية لدى المنظمة باستمرار حيث حصل على المرتبة الثانية لدى الاهلية، والسابعة لدى الحكومية مما يعكس ضعف اهتمام المنظمات الحكومية ببناء القدرات البشرية لديها باستمرار

٣- كما وجد اختلاف بين المنظمات الاهلية والحكومية في ترتيب المؤشر الخامس المرتبط بالمحافظة على راس المال الطبيعى اثناء تقديم المنظمة لخدماتها حيث حصل على الترتيب الثالث في الاهلية والحادى عشر في الحكومية مما يعنى ان المنظمات الحكومية تغفل مؤشر هام جدا عند تطبيق هذا المعيار المرتبط بتحقيق التنمية المستدامه

اما باقى المؤشرات فانها تتقارب في الترتيب

وبشكل عام فإن المعيار الرابع قد تحقق بمستوي مرتفع بوزن مرجح ٢,٨٦ وانحراف معيارى ٠,٣٥ في المنظمات الأهلية والحكومية وأن نتائج تطبيق المنظمات لمؤشرات المعيار الرابع قد جاءت كما يلي :

١. في المرتبة الأولي اكتشاف المنظمة وتشجيعها للقدرات البشرية للعاملين بها.
٢. اعتماد المنظمة علي العمل الفريقي للاستغلال الكامل للقدرات البشرية.
٣. ترشيد المنظمة واستثمار كافة الموارد لتحقيق أهدافها.
٤. بناء القدرات البشرية لديها باستمرار.

٥. استغلال القدرات البشرية لبعض المستفيدين منها.

- كما أتضح أن المنظمات لا تقوم بالاتي أو تقوم به بشكل ضعيف:

١. إعادة تدوير الفاقد.

٢. تحديد تكلفة الموارد المتجددة عند التخطيط لخدمات الرعاية.

٣. استخدام أساليب علمية حديثة في بناء قدرات المنظمة.

٤. المحافظة علي رأس المال الطبيعي.

وهي جميعها مؤشرات أساسية في تحقيق معيار التزام المنظمة باستغلال القدرات البشرية والمؤسسية دون الأضرار بالأجيال القادمة لأن عدم المحافظة علي رأس المال الطبيعي بشكل عام يؤثر بشكل كبير جدا علي الأجيال القادمة .

جدول رقم (١٠)

المعيار الخامس يوضح اعتماد المنظمة على الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطتها من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | لدى المنظمة رؤية مستقبلية رؤية مستقبلية عن الموارد والاحتياجات الخاصة المستفيدين منها | ٢,٧٣ | ٠,٥١ | ١٠ | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٣ | ٦١ | ٢١ | ٢ | ٢,٧٠ | ٠,٥١ | ٧ |
| ٢ | يوجد ضمن | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ٧ | ٢,٤٩ | ٠,٧٥ | ١٤ | ٥٨ | ١٩ | ٧ | ٢,٦١ | ٠,٦٤ | ١٥ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سياسة المنظمة وخططها حلول للمشكلات الناجمة عن التنمية غير المسئولة | | | | | | | | | | | | |
| ٣ | تضع المنظمة في اعتبارها حلول للمشكلات الناجمة عن استخدام موارد البيئة | ٢,٨١ | ٠,٤٦ | ٤ | ٢,٦٤ | ٠,٥٧ | ٥ | ٦٣ | ١٨ | ٣ | ٢,٧١ | ٠,٥٣ | ٦ |
| ٤ | تعتمد سياسة المؤسسة على تعزيز أنشطة البحث والتطوير | ٢,٧٨ | ٠,٤٨ | ٦ | ٢,٥٥ | ٠,٥٠ | ١٠ | ٥٦ | ٢٧ | ١ | ٢,٦٥ | ٠,٥٠ | ١٢ |
| ٥ | تعتمد المؤسسة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بكافة أشكالها | ٢,٦٢ | ٠,٥٩ | ١٤ | ٢,٤٥ | ٠,٧٧ | ١٦ | ٥٤ | ٢٠ | ١٠ | ٢,٥٢ | ٠,٧٠ | ١٨ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | |
| ٦ | تعتمد سياسة المؤسسة على ابتكار وسائل جديدة في تقديم خدماتها | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٩ | ٢,٦٠ | ٠,٥٠ | ٨ | ٥٥ | ٢٩ | – | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ١١ |
| ٧ | تعتمد سياسة المؤسسة على ابتكار وسائل جديدة لاستغلال مواردها افضل استغلال ممكن | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٥ | ٢,٦٢ | ٠,٥٧ | ٧ | ٦٠ | ٢٢ | ٢ | ٢,٦٩ | ٠,٥١ | ٨ |
| ٨ | تعمل المنظمة على دراسة وتحديد الاحتياجات الفعلية للمستفيدين لمواجهتها بشكل جيد | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ٢ | ٢,٧٤ | ٠,٥٣ | ١ | ٦٩ | ١٣ | ٢ | ٢,٨٠ | ٠,٤٦ | ١ |
| ٩ | يتوفر بالمنظمة | ٢,٧٦ | ٠,٥٥ | ٨ | ٢,٥٧ | ٠,٦٥ | ٩ | ٦١ | ١٧ | ٦ | ٢,٦٥ | ٠,٦١ | ١٤ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قاعدة بيانات بأنشطة التطوير في خدماتها | | | | | | | | | | | | |
| ١٠ | تهتم المنظمة بوضع خطط للرعاية الاجتماعية للفئات التي تخدمها على المدى البعيد | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ١١ | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٣مكرر | ٥٧ | ٢٦ | ١ | ٢,٦٧ | ٠,٥٠ | ١٠ |
| ١١ | توفر المنظمة معلومات دقيقة للمستفيدين حول برامجها و أنشطتها المختلفة | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٣ | ٢,٧٠ | ٠,٥١ | ٢ | ٦٥ | ١٨ | ١ | ٢,٧٦ | ٠,٤٦ | ٤ |
| ١٢ | تحسن المنظمة من مستوى خدماتها بمرور الوقت | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ٢مكرر | ٢,٧٠ | ٠,٥١ | ٢مكرر | ٦٦ | ١٧ | ١ | ٢,٧٧ | ٠,٤٥ | ٢ |
| ١٣ | تستخدم المنظمة | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٣مكرر | ٢,٥٣ | ٠,٧٥ | ١١ | ٦٣ | ١٤ | ٧ | ٢,٦٧ | ٠,٦٣ | ٩ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الموقع الإلكتروني لها لنشر كافة القواعد والإجراءات المنظمة للعمل بها | | | | | | | | | | | | |
| ١٤ | تستخدم المنظمة مواقع التواصل الاجتماعي للتفاعل مع المستفيدين منها | ٢,٩٥ | ٠,٢٣ | ١ | ٢,٦٤ | ٠,٦١ | ٦ | ٦٨ | ١٣ | ٣ | ٢,٧٧ | ٠,٥٠ | ٣ |
| ١٥ | تتلقى المنظمة شكاوي المستفيدين منها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٣مكرر | ٢,٥١ | ٠,٦٩ | ١٢ | ٦٠ | ١٩ | ٥ | ٢,٦٥ | ٠,٥٩ | ١٣ |
| ١٦ | تعلن المنظمة على مواقع التواصل الاجتماعي عن مصادر التمويل الخاصة بها للمواطنين | ٢,٥٩ | ٠,٧٢ | ١٦ | ٢,٤٧ | ٠,٨٠ | ١٥ | ٥٨ | ١٢ | ١٤ | ٢,٥٢ | ٠,٧٧ | ١٩ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٧ | تنشر المنظمة على مواقع التواصل قواعد البيانات الخاصة بالمستفيدين بأنواعهم المختلفة | ٢,٦٥ | ٠,٦٣ | ١٣ | ٢,٣٢ | ٠,٨٦ | ١٨ | ٥٤ | ١٥ | ١٥ | ٢,٤٦ | ٠,٧٨ | ٢١ |
| ١٨ | تعلن المنظمة عن إجراءات حصول المواطنين على خدماتها بكافة الأشكال المقروءة والمرئية والمسموعة | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٣مكرر | ٢,٣٠ | ٠,٨٣ | ١٩ | ٥٦ | ١٧ | ١١ | ٢,٥٤ | ٠,٧٢ | ١٧ |
| ١٩ | توفر المنظمة معلومات حول الهيكل التنظيمي لها على موقعها على الإنترنت | ٢,٥٩ | ٠,٦٠ | ١٥ | ٢,٥١ | ٠,٨٠ | ١٣ | ٥٧ | ١٦ | ١١ | ٢,٥٥ | ٠,٧٢ | ١٦ |
| ٢٠ | تنشر | ٢,٦٥ | ٠,٥٤ | ١٢ | ٢,٣٨ | ٠,٨٠ | ١٧ | ٥٢ | ٢٢ | ١٠ | ٢,٥٠ | ٠,٧٠ | ٢٠ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنظمة تقارير تقييم أنشطتها على الإنترنت | | | | | | | | | | | |
| ٢١ | تطلع المنظمة الجهات المختصة على ردود أفعال المستفيدين على أنشطتها | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٥مكرر | ٢,٦٨ | ٠,٥٦ | ٤ | ٦٣ | ١٩ | ٢ | ٢,٧٣ | ٠,٥٠ | ٥ |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٧٦ | ٠,٢١ | المستوى مرتفع | ٢,٥٦ | ٠,٤١ | المستوى مرتفع | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | | ٢,٦٥ | ٠,٣٥ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول (١٠) ان هناك فروق في ترتيب بعض مؤشرات المعيار الخامس لتحقيق التنمية المستدامة بين المنظمات الاهلية والحكومية واهم هذه الفروق هي

لدى المنظمة رؤية مستقبلية عن الموارد والاحتياجات الخاصة بالمستفدين فيها حيث حصل على الترتيب العاشر لدى الاهلية والثالث لدى الحكومية مما يعنى ان المنظمات الحكومية هي اكثر قدرة على التخطيط للمستقبل ووجود رؤية عامة لديها عن الموارد وقد يرجع ذلك الي ان المنظمات الحكومية لديها وزارة خاصة بالتخطيط مما يسمح لها بتوفير رؤية عامة على مستوى الدولة عن ما تحتاج اليه من موارد،ويعنى في نفس الوقت انه لابد من توفير جهاز تخطيطى مسئول عن المنظمات الاهلية لوضع مثل هذه الرؤية

١- كما ان هناك فرق في ترتيب المؤشر الثانى المرتبط بوجود سياسة لدى المنظمة تتضمن حلول للمشكلات الناجمة عن التنمية وقد أخذ في الاهلى المرتبة السابعة وفى الحكومى الرابع عشر مما يعنى ان المنظمات الحكومية قد يكون لديها رؤية مستقبلية للموارد ولكن ليس لديها حلول للمشكلات الناجمة عن التنمية باعتبار ان المنظمات الحكومية في الغالب تغطى قطاع عريض

من الاحتياجات في مناطق مختلفة بخلاف المنظمات الاهلية التي لازالت تساهم بجزء صغير جدا حتى الان في سد الاحتياجات ومواجهه المشكلات

٢- كما وجد اختلاف بين النوعين من المنظمات في ترتيب المؤشر الرابع والذى يتضمن اعتماد سياسة المؤسسة على تعزيز أنشطة البحث والتطوير حيث اخذ الترتيب السادس في الأهلية والعاشر في الحكومية وبصفة عامة فان هناك تأخر في تطبيق البحث العلمي والتطوير في جميع المنظمات الحكومية والأهلية في مصر، مما يحتاج إلى دفعة قوية لتطوير أنشطة البحث العلمى وتطبيق معايير الجودة في كل المنظمات .

٣- كما ان هناك اختلاف في المؤشر العاشر حيث اهتمام المنظمة بوضع خطط للرعاية،وحصل على الترتيب الحادى عشر في الاهلية والثالث مكرر في الحكومية وهى نتيجة منطقية حيث لايوجد جهاز للتخطيط لانشطة الرعاية الا في الحكومة

٤- هناك اختلاف أيضا في المؤشر الثالث عشر حيث استخدام المنظمة للمواقع الالكترونية وجاء في الترتيب الثالث مكرر في الاهلية والحادى عشر في الحكومية وذلك لان المنظمات الحكومية تتبع القوانين العامة والدستور في الإفصاح عن معلوماتها بينما تهتم الاهلية بالشفافية لكسب ثقة المجتمع

٥- اما استخدام المنظمة لمواقع التواصل الاجتماعى للتعامل مع المستفيدين منها فقد احتل الترتيب الأول في الاهلى والسادس في الحكومى ويرجع ذلك لنفس السبب السابق

٦- اختلف المتغير الخامس عشر وهو قيام المنظمة بتلقى شكاوى المستفيدين أيضا حيث احتل المرتبة الثالثة مكرر في الاهلى والثانية عشر في الحكومى،حيث تهتم المنظمات الاهلية بالتواصل مع المستفيدين وتلقى شكاواهم

٧- اختلف أيضا ترتيب المتغير الثامن عشر بين الحكومى والاهلى والمتعلق بإعلان المنظمة عن اجرآءات حصول المواطنين على الخدمة بالطرق المختلفة فقد حصل على الثالث لدى الاهلى والتاسع عشر بالحكومى وهو ما يدل على اهتمام المنظمات الاهلية بالشفافية

٨- واختلفت أيضا في المؤشر العشرين حيث ترتيبة الثانى عشر في الاهلى والسابع عشر في الحكومى وهو خاص بنشر تقارير التقييم الخاصة بالمنظمة،وان اخذ اهتمام اكبر في الاهلى فالانها تحاول تطبيق معايير الشفافية

وبشكل عام فإن مستوي تطبيق المنظمات الأهلية والحكومية لمؤشرات هذا المعيار جاء مرتفع حيث بلغ المتوسط المرجح ٢,٦٥ وبانحراف معياري ضعيف جدا , وجاء ترتيب المؤشرات الخمس الأوائل كما يلي :

١. دراسة وتحديد الاحتياجات الفعلية باستخدام وسائل علمية حديثة .
٢. تحسين المنظمة لمستوي خدماتها بمرور الوقت معتمدة علي وسائل تكنولوجية حديثة .م
٣. استخدام المنظمة لمواقع التواصل للتعامل مع المستفيدين .
٤. توفير المنظمة لمعلومات دقيقة حول برامجها وأنشطتها .
٥. إطلاع المنظمة للجهات المختلفة علي ردود أفعال المستفيدين .

وهذه عناصر أو مؤشرات توضح استخدام المنظمات للوسائل التكنولوجية وإن كانت بعيدة عن لب المعيار المتمثلة في ( عمليات التخطيط والتقييم والتنفيذ )

وجاءت في المراتب الأخيرة :

١. نشر المنظمة علي مواقع التواصل قواعد البيانات الخاصة بالمستفيدين وهو عنصر هام للحفاظ علي سرية المعلومات عن العميل .
٢. نشر المنظمة لتقرير أنشطتها علي الانترنت وذلك خوفا من أظهار العيوب التي بالمنظمة وهو ما لا يتمشي مع الشفافية , وقد أكدت دراسة ( الشوبري، ٢٠١٢) أن المنظمات الأهلية في مصر ينقصها الشفافية .
٣. إعلان المنظمة عن مصادر التمويل علي مواقع التواصل وهو أيضا متعلق بتطبيق هذه المنظمات لجوانب الشفافية وهناك أزمة الآن في معظم الدول العربية حول تمويل المنظمات الأهلية ومصادرها وكيفية التعامل مع هذا التمويل , مما يستدعي التأكيد علي ضرورة اعلان هذه المنظمات عن مصادر تمويلها .

وجد أن المنظمات الأهلية والحكومية لا تقوم باستخدام كافة أشكال الوسائل التكنولوجية الحديثة أو تستخدمها بشكل ضعيف.

جدول رقم ( ١١ )

المعيار السادس يوضح الاعتماد على المشاركة الشعبية الواسعة عند تنفيذ انشطتها من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | تراعي سياسة المنظمة الاعتماد على الديمقراطية ومشاركة المستفيدين في مقابلة احتياجاتهم | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ١ | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ٥ | ٦٥ | ١٩ | – | ٢,٧٧ | ٠,٤٢ | ٢ |
| ٢ | تدخل المنظمة أراء المستفيدين في صنع القرارات الخاصة بخدمات الرعاية التي تقدمها | ٢,٨٤ | ٠,٤٤ | ٣ | ٢,٦٦ | ٠,٥٢ | ٧ | ٦٤ | ١٨ | ٢ | ٢,٧٤ | ٠,٤٩ | ٦ |
| ٣ | تهتم | ٢,٨٤ | ٠,٣٧ | ٢ | ٢,٧٤ | ٠,٤٩ | ٣ | ٦٧ | ١٦ | ١ | ٢,٧٩ | ٠,٤٤ | ١ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنظمة بالتغذية العكسية لوضعها أمام صانعي القرار بها | | | | | | | | | | | | |
| ٤ | تعمل المنظمة على ترسيخ قيم المسئولية الاجتماعية لدى المستفيدين من خدماتها | ٢,٨٦ | ٠,٣٥ | ١مكرر | ٢,٧٠ | ٠,٥٥ | ٦ | ٦٧ | ١٥ | ٢ | ٢,٧٧ | ٠,٤٧ | ٣ |
| ٥ | تعمل المنظمة على استشارة بعض المستفيدين لتحسين طرق تقديم خدماتها | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ٧ | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ١ | ٦٤ | ٢٠ | – | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ٤ |
| ٦ | تشرك المنظمة بعض القيادات المحلية لجودة | ٢,٥٩ | ٠,٥٥ | ١١ | ٢,٧٧ | ٠,٤٣ | ٢ | ٥٩ | ٢٣ | ٢ | ٢,٦٩ | ٠,٤٩ | ٨ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | خدماتها | | | | | | | | | | | |
| ٧ | تعتمد المنظمة في تطوير خدماتها على المشاركة الشعبية | ٢,٧٣ | ٠,٥١ | ٦ | ٢,٦٤ | ٠,٥٣ | ٨ | ٥٩ | ٢٤ | ١ | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٩ |
| ٨ | تشرك المنظمة المستفيدين منها في جميع قراراتها | ٢,٣٨ | ٠,٧٩ | ١٣ | ٢,٣٦ | ٠,٦٧ | ١٥ | ٤٣ | ٢٩ | ١٢ | ٢,٣٧ | ٠,٧٢ | ١٦ |
| ٩ | تقوم المنظمة بالتشاور مع المستفيدين حول أولوية احتياجاتهم | ٢,٦٢ | ٠,٥٥ | ١٠ | ٢,٥٧ | ٠,٥٤ | ١٠ | ٥٢ | ٣٠ | ٢ | ٢,٦٠ | ٠,٥٤ | ١١ |
| ١٠ | تتشاور المنظمة مع المستفيدين حول افضل الآليات التي تقدم بها خدماتها | ٢,٤٩ | ٠,٦٥ | ١٢ | ٢,٤٥ | ٠,٦٢ | ١٤ | ٤٥ | ٣٣ | ٦ | ٢,٤٦ | ٠,٦٣ | ١٥ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١ | تعتمد المنظمة على إشراك اكبر عدد من المتطوعين في تقديم خدماتها | ٢,٦٥ | ٠,٥٩ | ٩ | ٢,٦٠ | ٠,٦١ | ٩ | ٥٧ | ٢٢ | ٥ | ٢,٦٢ | ٠,٦٠ | ١٠ |
| ١٢ | تشرك المنظمة المتطوعين في تحديد أولويات برامجها وأنشطتها | ٢,٧٦ | ٠,٤٩ | ٥ | ٢,٧٢ | ٠,٥٤ | ٤ | ٦٥ | ١٦ | ٣ | ٢,٧٤ | ٠,٥٢ | ٧ |
| ١٣ | تحاور المنظمة المستفيدين حول تحديد أولويات احتياجاتهم | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٤ | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ٥مكرر | ٦٢ | ٢٢ | – | ٢,٧٤ | ٠,٤٤ | ٥ |
| ١٤ | تشرك المنظمة المستفيدين في رصد وتقييم الخدمات التي تقدمها لهم | ٢,٦٨ | ٠,٥٨ | ٨ | ٢,٥١ | ٠,٦٢ | ١٢ | ٥٤ | ٢٥ | ٥ | ٢,٥٨ | ٠,٦١ | ١٢ |
| ١٥ | تتيح | ٢,٤٩ | ٠,٦٥ | ١٢مكرر | ٢,٥٧ | ٠,٥٨ | ١١ | ٥٠ | ٢٩ | ٥ | ٢,٥٤ | ٠,٦١ | ١٤ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنظمة الفرصة لتمثيل بعض المستفيدين في الجهاز الإداري لها | | | | | | | | | | | |
| ١٦ | تسمح المنظمة للمستفيدين بالمساهمة في تنسيق أنشطتها | ٢,٦٨ | ٠,٥٨ | ٨مكرر | ٢,٤٩ | ٠,٦٢ | ١٣ | ٥٣ | ٢٦ | ٥ | ٢,٥٧ | ٠,٦١ | ١٣ |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٦٨ | ٠,٢٨ | المستوى مرتفع | ٢,٦٣ | ٠,٢٨ | المستوى مرتفع | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | | ٢,٦٥ | ٠,٢٨ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول (١١) والذي يشير إلي المعيار السادس للتنمية المستدامة بالمنظمات الحكومية والأهلية , نجد أن نتائج الجدول تشير إلي اختلاف ترتيب مؤشرات هذا المعيار بين المنظمات الاهلية والحكومية لتكون

١- المرتبة الأولي من نصيب العبارة الأولي وهي مراعاة سياسة المنظمات للاعتماد علي الديمقراطية والمشاركة من جانب المستفيدين في مقابلة احتياجاتهم وهذا بالنسبة للمنظمات الأهلية وإن كان قد حصل علي الترتيب الخامس بالنسبة للمنظمات الحكومية

١- وحصل ترسيخ قيم المسئولية الاجتماعية لدي المستفيدين علي الأول مكرر في الأهلية والسادس في الحكومية ,

٢- ثم حصل المؤشر الثالث علي المرتبة الثانية في المنظمات الأهلية وهو المتعلق باهتمام المنظمة بالتغذية العكسية ووضعها أمام صانعي القرار لأخذها في الاعتبار وقد حصل علي مرتبة متقاربة الثالثة في المنظمات الحكومية .

٣- وأكد علي استخدام المنظمات الأهلية للمشاركة الواسعة في أنشطتها , حصول المؤشر الثاني والذي يهتم بإدخال المنظمة آراء المستفيدين في صنع القرارات الخاصة بخدمات الرعاية علي المرتبة الثالثة وإن كان قد أخذ المرتبة السابعة في الحكومة .

وهكذا نجد أن هناك دلائل تشير إلي اهتمام المنظمات الحكومية بصفة خاصة بالمشاركة الشعبية في أنشطتها مع ملاحظة أن المنظمات الحكومية لطبيعة تركيبها تستخدم المشاركة بشكل أخر مثل الاهتمام باستثارة بعض المستفيدين لتحسين طرق تقديم خدماتها , وإشراك بعض القيادات المحلية في تحسين جودة خدماتها والاهتمام بالتغذية العكسية ووضعها أمام صانعي القرار وقد حصلت الثلاث مؤشرات هذه علي المرتبة الأولي والثانية والثالثة بالمنظمات الحكومية .

وبشكل عام فإن مستوي تطبيق هذا المعيار مرتفع بوزن مرجح ٢,٧٤ وانحراف معيارى ٠,٥٢ في كل من المنظمات الأهلية والحكومية وأخذت المؤشرات الخمس الأولي علي المستوي العام الترتيب التالي :

١. اهتمام المنظمة بالتغذية العكسية ( المرتبة الأولي )
٢. الاعتماد علي الديمقراطية ومشاركة المستفيدين في تقديم الخدمة (المرتبة الثانية)
٣. ترسيخ قيم المسئولية الاجتماعية (الثالثة )
٤. استثارة بعض المستفيدين لتحسين طرق تقديم الخدمة (الرابعة )
٥. محاورة المنظمة للمستفيدين حول تحديد أولويات احتياجاتهم (الخامسة

* وحصلت العبارات ٨ , ١٠, ١٥ علي الترتيب السادس عشر , الخامس عشر , الرابع عشر وهي كالتالي :

١. إشراك المنظمة للمستفيدين في جميع قراراتها .
٢. تشاور المنظمة مع المستفيدين حول أفضل الآليات التي تقدم بها خدماتها
٣. تمثيل بعض المستفيدين في الجهاز الإداري لها .

*** وتري الباحثة أن هذه المؤشرات هي مؤشرات أكثر قدرة علي إظهار اعتماد المنظمة علي المشاركة من جانب المستفيدين ولكنها تتعلق بالجوانب الفنية للمنظمة أو الجوانب التي تخشي المنظمة إشراك المستفيدين فيها أي إن مشاركة المستفيدين في العادة تقتصر علي بعض الجوانب البسيطة وهو ما يعطي وزن ضعيف لهذه المشاركة .

جدول رقم ( ١٢ )

المعيار السابع يوضح الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة عند تعاملها مع الفئات التي تخدمها من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | توفر المنظمة المعلومات اللازمة حول فرص صنع القرارات الخاصة بها | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ٦ | ٢,٦٨ | ٠,٥٦ | ٥ | ٦٠ | ٢٢ | ٢ | ٢,٦٩ | ٠,٥١ | ٦ |
| ٢ | تستعين المنظمة بقاعدة معلومات رسمية عند صنع قراراتها | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ١ | ٢,٧٢ | ٠,٤٥ | ٣ | ٦٤ | ٢٠ | – | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ٢ |
| ٣ | لدى المنظمة ألية لتقييم ما تم تحقيقه في ضوء | ٢,٦٨ | ٠,٥٣ | ٧ | ٢,٥٣ | ٠,٦٢ | ١٣ | ٥٤ | ٢٦ | ٤ | ٢,٦٠ | ٠,٥٨ | ١٣ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مفهوم التنمية المستدامة | | | | | | | | | | | | |
| ٤ | تهتم سياسة المنظمة بنشر ثقافة التنمية المستدامة | ٢,٦٢ | ٠,٥٥ | ١٠ | ٢,٦٦ | ٠,٥٢ | ٧ | ٥٦ | ٢٦ | ٢ | ٢,٦٤ | ٠,٥٣ | ٩ |
| ٥ | تقيم المنظمة باستمرار خدماتها في ضوء خدمات المنظمات الأخرى | ٢,٥٩ | ٠,٥٠ | ١١ | ٢,٤٧ | ٠,٦٩ | ١٧ | ٤٩ | ٣٠ | ٥٠ | ٢,٥٢ | ٠,٦١ | ١٨ |
| ٦ | تأخذ المنظمة في اعتبارها أراء المستفيدين عند صنع قراراتها | ٢,٥٩ | ٠,٦٤ | ١٢ | ٢,٥٥ | ٠,٦٩ | ١٢ | ٥٦ | ٢٠ | ٨ | ٢,٥٧ | ٠,٦٦ | ١٥ |
| ٧ | تأخذ المنظمة رأي المستفيدين في | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٥ | ٢,٦٤ | ٠,٤٩ | ٩ | ٥٧ | ٢٧ | – | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٧ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القرارات التي تمس مصالحهم | | | | | | | | | | | | |
| ٨ | تقوم المنظمة بعمل مسوح لقياس مدى رضا المستفيدين عن خدماتها | ٢,٣٥ | ٠,٦٨ | ١٨ | ٢,٤٩ | ٠,٧٢ | ١٦ | ٤٦ | ٢٨ | ١٠ | ٢,٤٣ | ٠,٧٠ | ١٩ |
| ٩ | تطبق المنظمة قواعد الحوكمة بكل دقة عند تقديم أنشطتها | ٢,٥٧ | ٠,٥٠ | ١٣ | ٢,٤٩ | ٠,٦٢ | ١٥ | ٤٧ | ٣٤ | ٣ | ٢,٥٢ | ٠,٥٧ | ١٧ |
| ١٠ | تتيح المنظمة للمستفيدين الاطلاع على أنشطتها وبرامجها | ٢,٧٦ | ٠,٥٥ | ٤ | ٢,٥١ | ٠,٥٩ | ١٤ | ٥٦ | ٢٤ | ٤ | ٢,٦٢ | ٠,٥٨ | ١٢ |
| ١١ | تطلع المنظمة المختصين فقط على الملفات المتعلقة | ٢,٦٨ | ٠,٥٨ | ٨ | ٢,٦٢ | ٠,٦١ | ١٠ | ٥٩ | ٢٠ | ٥ | ٢,٦٤ | ٠,٥٩ | ١٠ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بخدماتها وأنشطتها | | | | | | | | | | | |
| ١٢ | تعلن المنظمة عن أهدافها وبرامجها بشكل واضح | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢ | ٢,٧٤ | ٠,٥٧ | ٢ | ٦٧ | ١٤ | ٣ | ٢,٧٦ | ٠,٥١ | ٣ |
| ١٣ | توضح المنظمة للمتطوعين أوجه صرف أموالهم بالتفصيل | ٢,٦٥ | ٠,٦٣ | ٩ | ٢,٦٤ | ٠,٦٤ | ٨ | ٦١ | ١٦ | ٧ | ٢,٦٤ | ٠,٦٣ | ١١ |
| ١٤ | توضح المنظمة للقيادات بالمجتمع طرق استخدام سلطاتهم لصالحها | ٢,٥٤ | ٠,٧٣ | ١٥ | ٢,٥٥ | ٠,٦٥ | ١١ | ٥٥ | ٢٠ | ٩ | ٢,٥٥ | ٠,٦٨ | ١٦ |
| ١٥ | تنشر المنظمة خططها المستقبلية على موقعها الإلكتروني | ٢,٤٦ | ٠,٦٥ | ١٦ | ٢,٢٣ | ٠,٨١ | ١٩ | ٤٢ | ٢٨ | ١٤ | ٢,٣٣ | ٠,٧٥ | ٢١ |
| ١٦ | تنشر | ٢,١٩ | ٠,٨٤ | ١٩ | ٢,٠٩ | ٠,٨٣ | ٢٠ | ٣٥ | ٢٥ | ٢٤ | ٢,١٣ | ٠,٨٣ | ٢٢ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنظمة ميزانياتها على موقعها الإلكتروني | | | | | | | | | | | | |
| ١٧ | توثق المنظمة كل أنشطتها وقرارتها لعرضها على من يرغب | ٢,٤٣ | ٠,٧٧ | ١٧ | ٢,٣٠ | ٠,٨٦ | ١٨ | ٤٨ | ١٨ | ١٨ | ٢,٣٦ | ٠,٨٢ | ٢٠ |
| ١٨ | تعتمد المنظمة على الحكم الديمقراطي في علاقة الرؤساء بمرؤوسيهم | ٢,٧٨ | ٠,٤٨ | ٣ | ٢,٦٤ | ٠,٦٤ | ٨مكرر | ٦٤ | ١٥ | ٥ | ٢,٧٠ | ٠,٥٨ | ٥ |
| ١٩ | تطلع المنظمة أعضاء مجلس إدارتها فقط على تقارير الميزانية | ٢,٥٤ | ٠,٦٩ | ١٤ | ٢,٦٤ | ٠,٦٤ | ٨مكرر | ٥٨ | ١٨ | ٨ | ٢,٦٠ | ٠,٦٦ | ١٤ |
| ٢٠ | لا يجد القائمين | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢مكرر | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٤ | ٦٢ | ٢١ | ١ | ٢,٧٣ | ٠,٤٧ | ٤ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | على إدارة المنظمة غضاضة في محاسبتهم | | | | | | | | | | | |
| ٢١ | تحارب المنظمة كل مظاهر الفساد فيها بشفافية تامة | ٢,٦٨ | ٠,٥٣ | ٧مكرر | ٢,٦٨ | ٠,٥٩ | ٦ | ٦١ | ١٩ | ٤ | ٢,٦٨ | ٠,٥٦ | ٨ |
| ٢١ | لدى المنظمة سياسة واضحة للنشر والإفصاح عن المعلومات لمن يهمه الأمر | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ١مكرر | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ١ | ٦٨ | ١٦ | – | ٢,٨١ | ٠,٤٠ | ١ |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٦٢ | ٠,٢٨ | المستوى مرتفع | ٢,٥٦ | ٠,٣٢ | المستوى مرتفع | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | | ٢,٥٩ | ٠,٣٠ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول (١٢) والذي يوضح المعيار السابع لتطبيق المنظمات الأهلية والحكومية للتنمية المستدامة والذي يتعلق بالتزام المنظمة بالشفافية والمساءلة والحوكمة عند تعاملها مع الفئات التي تخدمها ما يلى :

١- أن وجود سياسة واضحة للنشر والإفصاح عن المعلومات لمن يهمه الأمر قد أخذ المرتبة الأولي في الأهلية والحكومية.

٢- كما أخذ استعانة المنظمة بقاعدة معلومات رسمية عند صنع القرار المرتبة الأولي مكرر في الأهلي والمرتبة الثالثة فى

٣-كما جاء إعلان المنظمة عن أهدافها وبرامجها بشكل واضح في المرتبة الثانية في الأهلي والحكومي ومن المؤشرات أيضا التي احتلت ترتيب متقدم لدي المنظمات الأهلية . اعتماد المنظمة علي الحكم الديمقراطي في علاقة الرؤساء بالمرؤوسين حيث أخذت المرتبة الثالثة وإن كانت أخذت المرتبة الثامنة في المنظمات الحكومية فهذا يدل علي أن المنظمات الأهلية عينة البحث يمكن أن تكون أكثر ديمقراطية من الحكومية ومما أوجد فروق كبيرة بين المنظمات الأهلية والحكومية المؤشر العاشر الذي جاء ترتيبه الرابع في الأهلي والرابع عشر في الحكومي وهو متعلق بإتاحة المنظمة الاطلاع علي أنشطتها وبرامجها من خلال المستفيدين , ويرجع ذلك في الغالب إلي طبيعة تكوين المنظمات الأهلية والتي يطلق عليها في تنظيم المجتمع المنظمات القاعدية (Grass R.TS) وهي أقرب إلي المستفيدين من المنظمات البيروقراطية الحكومية , وقد حصل أيضا المؤشر العشرون علي المرتبة الثانية في المنظمات الأهلية والرابعة في الحكومية وهو يتعلق بالمساءلة حيث لا يجد القائمين علي إدارة المنظمة غضاضة في محاسبتهم وإن كان العاملين بالحكومة هم أكثر خوفا من المحاسبة حيث جاءت في المرتبة الرابعة .

وبصفة عامة فان هذا المعيار قد طبق في المنظمات الأهلية والحكومية بمستوي مرتفع بوزن مرجح ٢,٥٩ وانحراف معيارى ٠,٣٠

وجاء ترتيب مؤشرات هذا المعيار كما يلى :

١. وجود سياسة واضحة للنشر والإفصاح عن المعلومات لمن يهمه الأمر .
٢. ثم استعانة المنظمة بقاعدة معلومات رسمية عند صنع القرار .
٣. يلي ذلك أي في المرتبة الثالثة إعلان المنظمة عن أهدافها وبرامجها بشكل واضح .
٤. ثم عدم وجود غضاضة لدي المسئولين بالمنظمة في المحاسبة .
٥. ثم اعتماد المنظمة علي الحكم الديمقراطي في علاقة الرؤساء بالمرؤوسين

أما العبارات التي جاءت في المراتب الأخيرة فهي :

١. نشر المنظمة ميزانياتها علي موقعها الالكتروني وحصل علي المرتبة الثانية والعشرون.
٢. نشر المنظمة خططها المستقبلية علي موقعها الالكتروني ( المرتبة الواحدة والعشرون)
٣. توثق المنظمة كل أنشطتها وقراراتها لعرضها علي من يرغب ( المرتبة العشرون )
٤. تقوم المنظمة بعمل مسوح لقياس مدي رضا المستفيدين عن خدماتها ( المرتبة التاسعة عشر)

ومن العبارات أو المؤشرات الأربعة الأخيرة وخاصة من العشرون وحتى الثاني والعشرون يتبين أن هناك حدود للشفافية تقف عند العموميات التي تتعلق بالعمل في المنظمة أما الميزانية والخطط المستقبلية وأنشطتها المختلفة فلا يمكن للمنظمات الحكومية أو الأهلية في مصر وفي الغالب في لدول النامية أن تقوم بمثل هذا الفعل وهذا ما أكدت عليه دراسة (الشوبري ،٢٠١٢) في دراستها حيث وجدت أن الممارسة الحقيقية للشفافية والمحاسبة غير موجودة بالإضافة إلي عدم وجود ثقافة الشفافية والمحاسبة في الجمعيات الأهلية وأثمرت ذلك إلي عدم وجود معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة وخاصة في الجمعيات الأهلية .

جدول ( ١٣ )

المعيار الثامن يوضح توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع مع عدم إضرارها بالأجيال القادمة من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المؤشرات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | تركز سياسة المنظمة على وجهة نظر المستفيدين في المستقبل القريب | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٧ | ٢,٥٣ | ٠,٦٩ | ١٢ | ٥٥ | ٢٤ | ٥ | ٢,٦٠ | ٠,٦٠ | ١٠ |
| ٢ | تراعي سياسة المنظمة ضمان العيش الأمن | ٢,٠٨ | ٠,٨٩ | ١٤ | ٢,٢٦ | ٠,٩٢ | ١٥ | ٤٣ | ١٣ | ٢٨ | ٢,١٨ | ٠,٩١ | ١٤ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | للأجيال الحالية فقط | | | | | | | | | | | | |
| ٣ | تراعي سياسة المنظمة الموازنة بين احتياجات الأجيال الحالية والقادمة | ٢,٧٣ | ٠,٤٥ | ٤ | ٢,٦٨ | ٠,٤٧ | ٦ | ٥٩ | ٢٥ | – | ٢,٧٠ | ٠,٤٦ | ٥ |
| ٤ | لدى المنظمة معرفة كاملة بمعدلات الطلب على خدماتها في المستقبل البعيد | ٢,٦٥ | ٠,٤٨ | ٨ | ٢,٣٢ | ٠,٦٦ | ١٤ | ٤٤ | ٣٥ | ٥ | ٢,٤٦ | ٠,٦١ | ١٢ |
| ٥ | تحاول المنظمة عند تقديم خدماتها عدم الإضرار بالمنظمات المثيلة | ٢,٨٩ | ٠,٣١ | ١ | ٢,٧٩ | ٠,٤١ | ٣ | ٧٠ | ١٤ | – | ٢,٨٣ | ٠,٣٧ | ١ |
| ٦ | تساعد المنظمة على تمكين المستفيدين منها | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢ | ٢,٧٢ | ٠,٥٠ | ٥ | ٦٤ | ١٩ | ١ | ٢,٧٥ | ٠,٤٦ | ٤ |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | للحصول على حقوقهم | | | | | | | | | | | | | |
| ٧ | توعي المنظمة المستفيدين بعدم الجور على حقوق الأجيال القادمة | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢مكرر | ٢,٨١ | ٠,٤٥ | ٢ | ٦٨ | ١٥ | ١ | ٢,٨٠ | ٠,٤٣ | ٢ |
| ٨ | تنسق المنظمة بين تقديم خدمة مميزة وبين استهلاك اقل قدر من الموارد | ٢,٧٣ | ٠,٥١ | ٥ | ٢,٨٣ | ٠,٣٨ | ١ | ٦٧ | ١٦ | ١ | ٢,٧٩ | ٠,٤٤ | ٣ |
| ٩ | توازن المنظمة بين تقديم خدماتها وفقا لرؤيتها وبين توقعات المستفيدين منها | ٢,٥٧ | ٠,٥٥ | ١١ | ٢,٦٢ | ٠,٥٧ | ٩ | ٥٣ | ٢٨ | ٣ | ٢,٦٠ | ٠,٥٦ | ٩ |
| ١٠ | تعمل المنظمة على نشر ثقافة عدم الإسراف | ٢,٦٢ | ٠,٥٥ | ٩ | ٢,٧٧ | ٠,٤٨ | ٤ | ٦١ | ٢١ | ٢ | ٢,٧٠ | ٠,٥١ | ٦ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | في استخدام الموارد بين العاملين بها | | | | | | | | | | | | |
| ١١ | تعمل المنظمة على تطوير خدماتها طبقا لتوقعات سكان المجتمع | ٢,٧٠ | ٠,٥٢ | ٦ | ٢,٦٨ | ٠,٥٢ | ٧ | ٦٠ | ٢٢ | ٢ | ٢,٦٩ | ٠,٥١ | ٧ |
| ١٢ | تحافظ المنظمة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات المتجددة للمواطنين على المدى البعيد | ٢,٧٨ | ٠,٤٢ | ٢مكرر | ٢,٦٤ | ٠,٥٧ | ٨ | ٦١ | ٢١ | ٢ | ٢,٧٠ | ٠,٥١ | ٦مكرر |
| ١٣ | المعلومات التي تتيحها المنظمة غير متسقة مع توقعات المستفيدين منها | ٢,٤٦ | ٠,٦٩ | ١٢ | ٢,٣٨ | ٠,٧٤ | ١٣ | ٤٦ | ٢٧ | ١١ | ٢,٤٢ | ٠,٧١ | ١٣ |
| ١٤ | تضع المنظمة | ٢,٥٩ | ٠,٥٥ | ١٠ | ٢,٥٥ | ٠,٧٢ | ١١ | ٥٥ | ٢٢ | ٧ | ٢,٥٧ | ٠,٦٥ | ١١ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | خطة استراتيجية لأنشطتها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية | | | | | | | | | | | |
| ١٥ | توفر المنظمة برامج تتفق مع توقعات الأجيال الحالية والمستقبلية | ٢,٧٨ | ٠,٤٨ | ٣ | ٢,٥٧ | ٠,٥٤ | ١٠ | ٥٨ | ٢٤ | ٢ | ٢,٦٧ | ٠,٥٢ | ٨ |
| ١٦ | تهتم المنظمة بتوقعات سكان المجتمع حاليا دون النظر للمستقبل | ٢,١٤ | ٠,٨٦ | ١٣ | ٢,٠٦ | ٠,٨٤ | ١٦ | ٣٤ | ٢٤ | ٢٦ | ٢,١٠ | ٠,٨٤ | ١٥ |
| | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | ٢,٦٢ | ٠,٢٥ | المستوى مرتفع | ٢,٥٨ | ٠,٣٥ | المستوى مرتفع | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | | ٢,٦٠ | ٠,٣١ | المستوى مرتفع |

يتضح من جدول ١٣ والذي يوضح المعيار الثامن ان هناك اختلاف في بعض مؤشرات هذا المعيار بين المنظمات الحكمية والأهلية وجاء الاختلاف كما يلي :

١- اختلاف المؤشر الأول حيث تركز سياسة المنظمة على وجهة نظر المستفيدين في المستقبل القريب وجاء في الأهلي السابع وفي الحكومي الثاني عشر وهذا يعني ان المنظمات الحكومية تهتم اكثر بوجهة نظر المستفيدين على المستوى البعيد وهو ميزة في هذه المنظمات

٢- اختلف أيضا ترتيب المؤشر الثامن حيث تنسق المنظمة بين تقديم خدمة مميزه وبين استهلاك اقل قدر من الموارد وهو مؤشر هام لهذا المعيار حيث اخذ الترتيب الخامس في الأهلي واالاول في الحكومي مما يعني ان المنظمات الحكومية تتجه الى الاقتصاد وعدم الاسراف في الموارد بدرجة اكبر من المنظمات الاهلية

٣- اختلف أيضا ترتيب المؤشر العاشر والخاص بنشر ثقافة عدم الاسراف في استخدام الموارد بين العاملين بالمنظمة وحصل على التاسع في الأهلي والرابع في الحكومي وهو ما يعني أيضا اهتمام المنظمات الحكومية بدرجة اكبر بعدم الاضرار بالاجيال القادمة من خلال اتباع سياسة التقشف وعدم الاسراف

٤- اختلف أيضا ترتيب المؤشر الثاني عشر بفارق كبير حيث حصل على الثاني مكرر في الأهلي والثامن في الحكومي وهو يتعلق بمحافظة المنظمة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات المتجددة للمواطنين على المدى البعيد مما يعني اهتمام المنظمات الاهلية بمستقبل الأجيال القادمة بدرجة اكبر من الحكومي

٥- وأخيرا اختلف ترتيب المؤشر الخامس عشر بين المنظمات الاهلية والحكومية حيث احتل توفير المنظمة لبرامج تتفق مع توقعات الأجيال الحالية والمستقبلية المرتبة الثالثة في الاهلية والعاشرة في الحكومية مما يعني في المجمل اهتمام المنظمات الاهلية بتطبيق هذا المعيار بدرجة اكبر من المنظمات الحكومية

وبشكل عام فإن المنظمات الأهلية والحكومية تطبق هذا المعيار بمؤشراته المختلفة بمستوي مرتفع وبوزن مرجح ٢,٦٠ وانحراف معيارى ٠.٣١ وأخذ الترتيب العام لهذه المؤشرات ما يلي

-المرتبة الأولي : لمحاولة المنظمة تقديم خدماتها مع عدم الإضرار بالمنظمات المثيلة .

٢- المرتبة الثانية مراعاة المنظمة لتوعية المستفيدين بعدم الجور علي حقوق الأجيال القادمة .

٣- المرتبة الثالثة تنسيق المنظمة بين تقديم خدمة متميزة واستهلاك أقل قدر من الموارد .

٤- المرتبة الرابعة المساعدة علي تمكين المستفيدين من الحصول علي حقوقهم .

أما المؤشرات التي أخذت مراتب متأخرة فهي :

المرتبة الخامسة عشر : اهتمام المنظمة بتوقعات سكان المجتمع الحالية دون النظر للمستقبل وهو ما يعني أن المنظمات تهتم بتوقعات السكان الحالية والمستقبلية وهو جزء هام في تطبيق التنمية المستدامة .

المرتبة الرابعة عشر : تراعي سياسة المنظمة ضمان العيش الآمن للأجيال الحالية فقط وتعني أيضا أن تلك المنظمات تهتم بضمان العيش الأمن للأجيال الحالية والمستقبلية .

المرتبة الثالثة عشر : المعلومات التي تتيحها المنظمة غير متسقة مع توقعات المستفيدين وهو ما يعني أيضا أن المعلومات التي تتيحها المنظمة تتسق مع توقعات المستفيدين

جدول ( ١٤ )

يوضح ترتيب معايير التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المعايير | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | التزام المنظمة باحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمة | ٢,٧٧ | ٠,١٦ | ١ | ٢,٧٠ | ٠,٣١ | ٢ | ٢,٧٣ | ٠,٢٦ | ١ |
| ٢ | التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية عند تنفيذ المنظمة أنشطتها الخدمية والتنموية | ٢,٧٣ | ٠,٢٣ | ٥ | ٢,٧٢ | ٠,٢٩ | ١ | ٢,٧٢ | ٠,٢٦ | ٢ |
| ٣ | الالتزام بتطبيق العدالة والمساواة بين الفئات المختلفة التي تعمل بها أو تقوم على خدمتها | ٢,٧٤ | ٠,٢٢ | ٣ | ٢,٦٦ | ٠,٢٩ | ٣ | ٢,٦٩ | ٠,٢٦ | ٣ |
| ٤ | تقديم أنشطة معتمدة على استغلال القدرات المؤسسية والبشرية بالمجتمع دون الإضرار بالأجيال القادمة | ٢,٧٣ | ٠,٢٠ | ٤ | ٢,٦٥ | ٠,٣٠ | ٤ | ٢,٦٨ | ٠,٢٦ | ٤ |
| ٥ | اعتماد المنظمة على الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطتها | ٢,٧٦ | ٠,٢١ | ٢ | ٢,٥٦ | ٠,٤١ | ٨ | ٢,٦٥ | ٠,٣٥ | ٦ |
| ٦ | الاعتمادعلى المشاركةالشعبيةالواسعةعندتنفيذاالمنظمة انشطتها | ٢,٦٨ | ٠,٢٨ | ٦ | ٢,٦٣ | ٠,٢٨ | ٥ | ٢,٦٥ | ٠,٢٨ | ٥ |
| ٧ | الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة عند تعاملها مع الفئات التي تخدمها | ٢,٦٢ | ٠,٢٨ | ٨ | ٢,٥٦ | ٠,٣٢ | ٧ | ٢,٥٩ | ٠,٣٠ | ٨ |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع مع عدم إضرارها بالأجيال القادمة | ٢,٦٢ | ٠,٢٥ | ٧ | ٢,٥٨ | ٠,٣٥ | ٦ | ٢,٦٠ | ٠,٣١ | ٧ |
| المتوسط والانحراف المعيارى ككل | | ٢,٧١ | ٠,١٨ | م مرتفع | ٢,٦٣ | ٠,٢٦ | م مرتفع | ٢,٦٦ | ٠,٢٣ | م مرتفع |

يتضح من جدول (١٤) ترتيب معايير التنمية المستدامة من حيث تطبيقها في منظمات الرعاية الاجتماعية بالمنظمات الأهلية والحكومية.

وقد جاء ترتيب المعايير علي مستوي المنظمات الأهلية كما يلي:

الأول : التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه.

الثاني : اعتماد المنظمة علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطتها.

الثالث : الالتزام بتطبيق العدالة والمساواة بين الفئات المختلفة التي تعمل بها أو تقوم بخدمتها.

الرابع : تقديم أنشطة معتمدة علي استغلال القدرات المؤسسية والبشرية بالمجتمع دون الأضرار بالأجيال القادمة.

الخامس : التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية (عناصر التنمية المستدامة ) عند تنفيذ الأنشطة التنموية أو الخدمية للمنظمة.

السادس : الاعتماد علي المشاركة الشعبية عند تنفيذ المنظمة لأنشطتها.

السابع : توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع.

الثامن : الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة.

أما الحكومية فقد جاءت المعايير كما يلي من حيث ترتيبها :

الأول : التكامل بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية.

الثاني : التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه.

الثالث : الالتزام بتطبيق العدالة والمساواة بين الفئات المختلفة التي تعمل بها أو تقوم بخدمتها.

الرابع : تقديم أنشطة معتمدة علي استغلال القدرات المؤسسية والبشرية بالمجتمع دون الأضرار بالأجيال القادمة.

الخامس : الاعتماد علي المشاركة الشعبية الواسعة.

السادس : توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع.

السابع : الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة.

الثامن : الاعتماد علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

وبصفة عامة:

١. فقد جاء التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه في المرتبة الأولي .

٢. ثم التكامل بين الجوانب المختلفة ( عناصر التنمية المستدامة ) فقد جاء في المرتبة الثانية.

٣. يليه تطبيق المنظمة العدالة والمساواة بين الفئات المختلفة التي تعمل معها والتي تخدمها في المرتبة الثالثة.

٤. ثم تقديم أنشطة معتمدة علي استغلال القدرات المؤسسية والبشرية دون الإضرار بالأجيال القادمة في المرتبة الرابعة.

٥. يليه الاعتماد علي المشاركة الشعبية الواسعة في المرتبة الخامسة.

٦. يليه الاعتماد علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطتها في المرتبة السادسة.

٧. توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع دون الإضرار بالأجيال القادمة في المرتبة السابعة.

٨. الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة .

ويوضح هذا الترتيب أن :الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة يأتي في المرتبة الأخيرة مما يستدعي بذل جهود من قبل مهنة الخدمة الاجتماعية للعمل علي دعم ثقافة الحوكمة والشفافية في المنظمات الأهلية والحكومية التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية.

-تدريب وتأهيل منظمات الرعاية الاجتماعية علي جعل أنشطتها أكثر توافقا مع توقعات سكان المجتمع والاهتمام بالأجيال القادمة وعدم الأضرار بمصالحها وهو دور يعتمد علي الجهود الوقائية التي يمكن أن تقدمها المهنة من خلال استخدام استراتيجياتها المختلفة مثل زيادة نسبة التعليم , توجيه وبناء الطاقات البشرية.

-كما يمكن أن تلعب الخدمة الاجتماعية دورا بارزا في الاهتمام بالمشاركة الشعبية ودعم تلك المشاركة ودعم الجهود التطوعية في منظمات الرعاية الأهلية والحكومية حيث دعم عملية التنمية وخاصة الذاتية التي تحافظ علي الأصول المجتمعية وتقويتها وتعمل علي الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية والمؤسسية مما يحافظ علي حقوق الأجيال الحالية والقادمة ولا يستنفذ الموارد لصالح الأجيال الحالية فقط .

جدول رقم (١٥)

يوضح المعوقات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المعوقات | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | | الكل ن=٨٤ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب | نعم | إلى حد ما | لا | المتوسط الوزنى | الانحراف المعيارى | الترتيب |
| ١ | عدم قدرة المنظمة على تقديم أنشطة تحوز على رضا جميع المواطنين | ١,٨٩ | ٠,٨٤ | ٢٢ | ٢,١٥ | ٠,٧٨ | ١٢ | ٢٩ | ٢٩ | ٢٦ | ٢,٠٤ | ٠,٨١ | ٢٤ |
| ٢ | كثرة احتياجات المواطنين وتغييرها وتطورها | ٢,٤٩ | ٠,٥٦ | ٨ | ٢,٤٠ | ٠,٨٠ | ٣ | ٤٧ | ٢٧ | ١٠ | ٢,٤٤ | ٠,٧٠ | ٥ |
| ٣ | عدم تقبل منظمات الرعاية الاجتماعية للدخول في علاقات تنسيقية او تشاركية مع بعضها | ٢,١٤ | ٠,٦٧ | ٢٠ | ٢,٣٤ | ٠,٧٦ | ٥ | ٣٥ | ٣٥ | ١٤ | ٢,٢٥ | ٠,٧٣ | ١٧ |
| ٤ | عدم قدرة المنظمات على تطبيق العدالة والمساواة مع مستفيديها | ٢,٠٥ | ٠,٧٠ | ٢١ | ٢,٠٢ | ٠,٦١ | ١٦ | ١٩ | ٤٩ | ١٦ | ٢,٠٤ | ٠,٦٥ | ٢٣ |
| ٥ | عجز القدرات المؤسسية لمنظمات الرعاية الاجتماعية في الدول العربية | ٢,٢٧ | ٠,٥٦ | ١٨ | ٢,٢٨ | ٠,٧١ | ٧ | ٣٢ | ٤٣ | ٩ | ٢,٢٧ | ٠,٦٥ | ١٦ |
| ٦ | ضعف القدرات البشرية في المجتمعات العربية | ٢,٣٥ | ٠,٥٤ | ١٥ | ٢,١١ | ٠,٧٩ | ١٤ | ٣١ | ٤٠ | ١٣ | ٢,٢١ | ٠,٧٠ | ٢٠ |
| ٧ | ضعف استخدام منظمات الرعاية | ٢,٢٤ | ٠,٦٤ | ١٩ | ٢,١٥ | ٠,٧٨ | ١٢مكرر | ٣١ | ٣٨ | ١٥ | ٢,١٩ | ٠,٧٢ | ٢١ |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | للوسائل التكنولوجية الحديثة في جميع أنشطتها | | | | | | | | | | | | |
| ٨ | ضعف الإيمان بالمشاركة الشعبية لدى منظمات الرعاية في الدول العربية | ٢,٣٢ | ٠,٦٣ | ١٦ | ٢,٠٦ | ٠,٦٧ | ١٥ | ٢٧ | ٤٥ | ١٢ | ٢,١٨ | ٠,٦٦ | ٢٢ |
| ٩ | عدم اكتراث المواطنين بالمشاركة في أنشطة منظمات الرعاية | ٢,٣٠ | ٠,٥٢ | ١٧ | ٢,١٩ | ٠,٧٤ | ١٠ | ٣٠ | ٤٤ | ١٠ | ٢,٢٤ | ٠,٦٥ | ١٨ |
| ١٠ | ضعف تطبيق منظمات الرعاية لمعايير الشفافية والمساءلة والحوكمة | ٢,٣٨ | ٠,٥٩ | ١٣ | ٢,٣٢ | ٠,٧٥ | ٦ | ٣٩ | ٣٥ | ١٠ | ٢,٣٥ | ٠,٦٩ | ١٣ |
| ١١ | التكلفة الباهظة لتنمية راس المال البشري | ٢,٤٣ | ٠,٥٥ | ١٠ | ٢,٤٣ | ٠,٧٧ | ١ | ٤٥ | ٣٠ | ٩ | ٢,٤٣ | ٠,٦٨ | ٧ |
| ١٢ | انخفاض مستوى الخدمات بشكل عام في المجتمع | ٢,٤٩ | ٠,٥١ | ٧ | ٢,٣٢ | ٠,٧٥ | ٦مكرر | ٤١ | ٣٥ | ٨ | ٢,٣٩ | ٠,٦٦ | ١١ |
| ١٣ | ضعف ميزانية الحكومة المقدمة لخدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية | ٢,٤٩ | ٠,٥١ | ٧مكرر | ٢,٤٠ | ٠,٨٠ | ٣مكرر | ٤٦ | ٢٩ | ٩ | ٢,٤٤ | ٠,٦٨ | ٤ |
| ١٤ | عدم الاهتمام بتطوير التشريعات المنظمة للعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة | ٢,٤٩ | ٠,٥١ | ٧مكرر | ٢,٣٦ | ٠,٧٦ | ٤ | ٤٣ | ٣٣ | ٨ | ٢,٤٢ | ٠,٦٦ | ٨ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٥ | عدم إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وتوسيع فرص الاختيار أمام المواطنين في اتخاذ القرارات المجتمعية | ٢,٤١ | ٠,٥٥ | ١٢ | ٢,٢٦ | ٠,٧٩ | ٨ | ٣٨ | ٣٥ | ١١ | ٢,٣٢ | ٠,٧٠ | ١٤ |
| ١٦ | عدم تبني الجهاز السياسي للدولة لسياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة | ٢,٥٤ | ٠,٥٦ | ٥ | ٢,٣٢ | ٠,٧٥ | ٦مكرر | ٤٤ | ٣١ | ٩ | ٢,٤٢ | ٠,٦٨ | ٩ |
| ١٧ | تقليد برامج الرعاية الاجتماعية في الدول العربية لمثيلاتها في الدول الغربية | ٢,٥٧ | ٠,٦٠ | ٤ | ٢,١٧ | ٠,٧٠ | ١١ | ٣٩ | ٣٥ | ١٠ | ٢,٣٥ | ٠,٦٩ | ١٣مكرر |
| ١٨ | عدم التنسيق بين الأنشطة التنموية على نطاق المنظمات الحكومية والأهلية | ٢,٤١ | ٠,٥٠ | ١١ | ٢,٤٠ | ٠,٨٠ | ٣مكرر | ٤٣ | ٣٢ | ٩ | ٢,٤٠ | ٠,٦٨ | ١٠ |
| ١٩ | نقص التمويل لمشروعات وبرامج التنمية المستدامة | ٢,٥١ | ٠,٥١ | ٦ | ٢,٤٣ | ٠,٨٣ | ٢ | ٤٩ | ٢٥ | ١٠ | ٢,٤٦ | ٠,٧٠ | ٣ |
| ٢٠ | زيادة نسبة البطالة والفقر في المجتمع العربي | ٢,٧٦ | ٠,٤٣ | ١ | ٢,٣٤ | ٠,٧٩ | ٥مكرر | ٥٣ | ٢٢ | ٩ | ٢,٥٢ | ٠,٦٩ | ١ |
| ٢١ | عدم وجود ميثاق أخلاقي يمضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة | ٢,٤٦ | ٠,٦٥ | ٩ | ٢,٤٣ | ٠,٨٣ | ٢مكرر | ٥٠ | ٢١ | ١٣ | ٢,٤٤ | ٠,٧٥ | ٦ |
| ٢٢ | عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة عند | ٢,٥٩ | ٠,٥٠ | ٢ | ٢,٤٣ | ٠,٧٧ | ١مكرر | ٥٠ | ٢٦ | ٨ | ٢,٥٠ | ٠,٦٧ | ٢ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القائمين على منظمات الرعاية | | | | | | | | | | | |
| ٢٣ | نقص الوعي لدى صانعي القرار بأهداف التنمية المستدامة ومعاييرها | ٢,٣٨ | ٠,٦٤ | ١٤ | ٢,٢٦ | ٠,٨٢ | ٨مكرر | ٤٠ | ٣٠ | ١٤ | ٢,٣١ | ٠,٧٤ | ١٥ |
| ٢٤ | نقص الخبرات والمهارات لدى القائمين على منظمات الرعاية لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها | ٢,٥٧ | ٠,٥٠ | ٣ | ٢,٢١ | ٠,٨١ | ٩ | ٤٢ | ٣١ | ١١ | ٢,٣٧ | ٠,٧١ | ١٢ |
| ٢٥ | عدم التنسيق بين أجهزة الرعاية الحكومية والأهلية لتطبيق معايير التنمية المستدامة | ٢,٣٨ | ٠,٥٩ | ١٣مكرر | ٢,١١ | ٠,٧٣ | ١٣ | ٣١ | ٤١ | ١٢ | ٢,٢٣ | ٠,٦٨ | ١٩ |
| المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | ٢,٤٠ | ٠,٢٥ | المستوى مرتفع | ٢,٢٧ | ٠,٦٠ | المستوى متوسط | المتوسط والانحراف المعيارى للبعد ككل | | | ٢,٣٣ | ٠,٤٨ | المستوى متوسط |

يوضح جدول (١٥) ترتيب المعوقات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة بالمنظمات الحكومية والأهلية للرعاية الاجتماعية.

حيث اتفقت المنظمات الحكومية والأهلية علي مجموعة من المعوقات ووضعتها في المقدمة وهي كما يلي:

١. زيادة نسبة البطالة والفقر في المجتمع العربي.

٢. عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة عند القائمين علي منظمات الرعاية الأهلية والحكومية.

٣. نقص التمويل لمشروعات وبرامج التنمية المستدامة.

٤. ضعف ميزانية الحكومة المقدمة لخدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية.

٥. كثرة احتياجات المواطنين وتغيرها وتطورها.

٦. عدم وجود ميثاق أخلاقي يضمن المحافظة علي حقوق الأجيال القادمة.

وهذه المعوقات التي تمثل ٢٥% تقريبا من إجمالي المعوقات التي تواجة تطبيق التنمية المستدامة ترتبط في معظمها بالجانب المادي مثل كثرة الاحتياجات وعدم توفير ميزانية أو تمويل.

أما المعوقات التي وضعتها المنظمات في المراتب المتأخرة فهي :

١. عدم قدرة المنظمة علي تقديم أنشطة تحوز علي رضا المواطنين ( المرتبة الرابعة والعشرون )

٢. عدم قدرة المنظمة علي تطبيق العدالة والمساواة مع مستفيديها ( المرتبة الثالثة والعشرون)

٣. ضعف الإيمان بالمشاركة الشعبية في منظمات الرعاية الاجتماعية ( المرتبة الثانية والعشرون)

٤. ضعف استخدام منظمات الرعاية الوسائل التكنولوجية في جميع أنشطتها ( المرتبة الواحد والعشرون)

٥. ضعف القدرات البشرية في المجتمعات العربية ( المرتبة العشرون)

٦. عدم التنسيق بين أجهزة الرعاية الحكومية والأهلية لتطبيق معايير التنمية المستدامة ( المرتبة التاسعة عشر)

ويعني حصول هذه المعوقات علي مراتب متأخرة أن نسبة وجودها تعتبر ضعيفة أي لا توجد مثل هذه المعوقات وإن وجدت فإنها توجد بدرجة ضعيفة.

وهي نتائج تتماشي مع تطبيق المنظمات لمعايير التنمية المستدامة حيث أن معظم المعوقات السابقة تمثل مؤشرات في معايير تطبيق التنمية المستدامة.

وبصفة عامة فقد جاءت المعوقات بمستوي مرتفع في المنظمات الأهلية والحكومية وكان هناك فروق واضحة في ترتيب تلك المعوقات بينهما وجاء في المرتبة الأولي والثانية والثالثة في الاهلية المعوقات التالية:

١- زيادة نسبة البطالة والفقر في المجتمع العربي.

٢-عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة عند القائمين علي إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية

٣-نقص الخبرات والمهارات لدي القائمين علي منظمات الرعاية لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها.

وترتبت المعوقات في المنظمات الحكومية في المرتبة الأولي والثانية والثالثة المعوقات التالية :

١. التكلفة الباهظة لتنمية راس المال البشرى

٢. عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة لدى القائمين على منظمات الرعاية.

٣. نقص التمويل لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة.

جدول رقم (١٦)

يوضح مفهوم التنمية المستدامة للعاملين بالمنظمات الأهلية والحكومية

ن=٨٤

| م | المفهوم | المنظمات الأهلية ن=٣٧ | | المنظمات الحكومية ن=٤٧ | | الكل ن=٨٤ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ك | % | ك | % | ك | % |
| ١. | هى تطوير وتجديد جميع المجالات مثل الزراعة، التجارة ، الصناعة ..... وتنمية الموراد البشرية وتجديدها للوصول الى تلبية رغبات المجتمع ورفع مستوى المعيشة | ٩ | ٢٤,٣٢ | ٦ | ١٢,٧٧ | ١٥ | ١٧,٨٦ |
| ٢. | هى عملية تطوير الاراضى والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط أن تلبى الحاضر بدون المساس بقدرة الاجيال القادمة | ١٨ | ٤٨,٦٥ | ١٠ | ٢١,٢٨ | ٢٨ | ٣٣,٣٣ |
| ٣. | هى التعامل مع افراد المجتمع بأساليب تنموية لحل المشكلات والمستقبلية | ٧ | ١٨,٩٢ | ٤ | ٨,٥١ | ١١ | ١٣,١٠ |
| ٤. | هى التنمية الشاملة وطويلة الأمد | ١٦ | ٤٣,٢٤ | ٩ | ١٩,١٥ | ٢٥ | ٢٩,٧٦ |
| ٥. | لا أعرف | ٢ | ٥,٤١ | ٣ | ٦,٣٨ | ٥ | ٥,٩٥ |

يتضح من جدول ١٦ ان مفهوم التنميه المستدامه لدي العاملين بالمنظمات الاهليه و الحكوميه يختلف بشكل ما –وان كان صغير– كما ان المفاهيم التي حصلت عليها الباحثه قد اختلفت فيها الحكوميه عن الاهليه

وأن اكثر المفاهيم التي حصلت علي اتفاق بين العاملين بين المنظمات الاهليه هو مفهوم–:

• تطوير الأراضي و المدن والمجتمعات والاعمال التجاريه بحيث تؤدي عمليه التطوير إلي تنميه احتياجات الحاضر بدون المساس بقدره الأجيال القادمه وجاء في المرتبه الاولي بنسبه اتفاق ٤٩% بينما حصل على٢١% قي المنظمات الحكوميه.

• كما جاء في المرتبه الثانيه مفهوم التنميه الشامله وطويله الأمد بنسبه اتفاق٤٣% في الاهليه و ١٩% في الاهليه .

• اما من لا يعرف المفهوم قد جاء في المرتبه الاخيره بنسبه ٦% تقريبا.

وتعتبر المفاهيم السابقه جزءصغير من مفهوم التنميه المستدامه مما يعني حاجه هذه المنظمات إلي تدريب علي مفهوم واليات التنميه المستدامه .

**عاشراً : النتائج العامة للدراسة والاجابة علي التساؤلات والاهداف:**

**أولا: الخصائص الديموجرافيه للعاملين بالمنظمات الاهلية والحكومية:**

أثبتت نتائج الدراسة أن :

– متوسط سن العاملين بالمنظمات الأهلية ٢٩,٦ سنه بانحراف معياري ٦,٣ , أما في المنظمات الحكومية فإن متوسط سن العاملين بها هو ٣٤,٧.

– مدة الخبرة في المنظمات الأهلية متوسطها الحسابي ٢,٨ أي أن مدة خبرتهم أقل مقارنه بمدة الخبرة لدي العاملين بالمنظمات الحكومية.

– نسبة الذكور بالمنظمات الأهلية أكبر من نسبة الذكور بالمنظمات الحكومية عينة الدراسة حيث بلغت نسبة الذكور ٥٧% تقريبا في الأهلي و٤٥% تقريبا في الحكومي , أما نسبة الإناث في الأهلي فهي ٤٣% أما في الحكومي فتمثل ٥٥% تقريبا.

– المؤهل الجامعي يأخذ المرتبة الأولي في المنظمات الأهلية حيث يصل إلي ٧٣% يلي ذلك فوق الجامعي بنسبة ١٦,٢% ثم المتوسط ثم فوق المتوسط , ويأخذ المؤهل في المنظمات الحكومية نفس الترتيب بنسب اكبر حيث بلغ نسبة العاملين بمؤهل جامعي ٨١% تقريبا يليه فوق الجامعي بنسبه ١٥% تقريبا ثم يأتي مؤهل متوسط وفوق المتوسط بنسبة متساوية تعادل ٢,١. %

– من حصلوا علي معارف عن التنمية المستدامة في المنظمات الحكومية ٦٨% تقريبا بينما من حصلوا علي معارف عن التنمية المستدامة في المنظمات الحكومية قد وصلوا إلي ٦٢% تقريبا.

– ٥٩% تقريبا في المنظمات الأهلية قد حصلوا علي تدريب عملي , أما الذين حصلوا علي تدريب عملي في المنظمات الحكومية فقد بلغ ٢٨% تقريبا أي ما يعادل نصف امثالهم من العاملين بالمنظمات الأهلية مما يعني حاجة المنظمات الحكومية الى مزيد من التدريب

**ثانيا المعايير :**

– المعيار الأول قد تحقق بمستوى مرتفع في المنظمات الاهلية والحكومية بمتوسط مرجح ٢,٧٣ وانحراف معيارى ٠,٢٦

وترتبت مؤشراته كما يلى:

١– االمحافظة علي الجوانب الثقافية والأخلاقية بمنظمات الرعاية الحكومية والأهلية عينة الدراسة قد جاء في المرتبة الأولي.

٢ –ثم مراعاة المنظمة لعدم الأضرار بمصالح الأجيال القادمة عند تقديمها للخدمات.

٣ –ثم جاء في المرتبة الثالثة تعزيز المنظمة لقيم ومبادئ المجتمع الأخلاقية من خلال أنشطتها المختلفة.

٤ –ثم وجود نسق اتصالات يتعاون مع كافة أطراف المجتمع

٥ –ثم المرتبة الخامسة تدعيم المنظمة للجانب الثقافي للمجتمع عند تقديمها لخدمات الرعاية.

وهذه المؤشرات الخمس تمثل لب وأساس المعيار الأول الذي يؤكد علي ضرورة التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه.

*أما المؤشرين الأول والثاني فقد حصلوا علي المرتبة الرابعة عشر والخامسة عشر بالنسبة للنوعين من المنظمات (الأهلي والحكومي) رغم وجود ضرورة شديدة لمراعاة سياسة المنظمة للتغيرات المحلية والعالمية معا باعتباره أنه أساس تحقيق التنمية المستدامة.

*كما يعاب علي المنظمات الأهلية والحكومية أيضا عينة الدراسة أنها لا تهتم بتطبيق اتفاقيات دولية في مجال خدماتها حيث حصل هذا المؤشر علي المرتبة الثانية عشر ولعل ذلك راجع إلي الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع الآن وإن كانت المنظمات الأهلية وضعته في المرتبة الخامسة باعتبار أن الاتفاقيات الدولية تؤكد وتدعم مكانة المنظمات الأهلية من الجانب المادي والفني وهذا ما أكدت عليه دراسة (عبدالرحمن، ٢٠١٢ ) ودراسة ( حجازي، ١٩٨٧(

*أما مؤشر ( تلبيه سياسة المنظمة لاحتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل ) فقد حصل أيضا علي مرتبة متأخرة لدي المنظمات الأهلية والحكومية حيث حصل علي المرتبة الحادية عشر من بين ١٥ مرتبة , وإن كانت المنظمات الأهلية تهتم أكثر بهذا المؤشر لأنه حصل لديها علي المرتبة الخامسة مكرر بينما حصل لدي المنظمات الحكومية علي المرتبة العاشرة , وذلك لان المنظمات الأهلية تمر الآن بمرحلة من التطور وخاصة بعد الأحداث السياسية الأخيرة في مصر ودعم المجتمع لدورها التنموي والسياسي

المعيار الثاني : أن هذا المعيار قد طبق بمستوى مرتفع بوزن مرجح ٢,٧٢ وانحراف معيارى٠,٢٦ وان ترتيب مؤشراته في المنظمات الاهلية والحكومية قد جاء على الوجه الاتى:

١– مراعاة المنظمة للظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية للمجتمع عند تقديمها لخدماتها او أنشطتها

٢– المحافظة على البيئة عند تنفيذ الأنشطة او الخدمات

٣– وجود معايير قانونية محددة عند التعامل مع البيئة

٤– التكامل مع المنظمات الأخرى لتقديم خدمات متميزة

٥- ويحتل المركز قبل الأخير في المؤشرات اهتمام المنظمة بالتوازن بين الجوانب المختلفة البيئية والاقتصادية ....الخ على الرغم من انه طبقا للدراسات النظرية كان يجب ان يحتل المرتبة الأولى او الثانية على الأكثر

*مما يدل على اغفال منظمات الرعاية للمؤشرات الأساسية لتحقيق المعيار الثانى

المعيار الثالث : فإن تطبيق منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية لهذا المعيار تحقق بمستوى مرتفع بمتوسط مرجح ٢,٦٩ وانحراف معيارى ٠,٢٦ كما ان المؤشرات الخاصة بة تترتب كما يلى :

١. تحقيق العدالة بين الفئات التي تخدمها.
٢. الأخذ في الاعتبار احتياجات الأقليات والمستضعفين
٣. وضع الفقراء والأشد احتياج في مقدمة الذين تقوم بخدمتهم.
٤. عدم التفرقة بين المستفيدين من خدماتها علي أي أساس عرقي أو ديني أو غيرها من أساليب التفرقة العنصرية.
٥. اهتمام المنظمة بالمواطنين الأكثر فقرا والأشد ضعفا.

وهذه العناصر الخمس من بين ثلاثة عشر عنصرا تمثل مؤشرات المعيار الثالث هي أساس التزام المنظمات بتطبيق العدالة والمساواة بين الفئات التي تخدمها.

المعيار الرابع فإن المعيار الرابع قد تحقق بمستوي مرتفع بوزن مرجح ٢,٨٦ وانحراف معيارى ٠,٣٥ في المنظمات الأهلية والحكومية وأن نتائج تطبيق المنظمات لمؤشرات المعيار الرابع قد جاءت كما يلي :

١- في المرتبة الأولي اكتشاف المنظمة وتشجيعها للقدرات البشرية للعاملين بها.
٢- اعتماد المنظمة علي العمل الفريقي للاستغلال الكامل للقدرات البشرية.
٣- ترشيد المنظمة واستثمار كافة الموارد لتحقيق أهدافها.
٤- بناء القدرات البشرية لديها باستمرار.
٥- استغلال القدرات البشرية لبعض المستفيدين منها.

- كما أتضح أن المنظمات لا تقوم بالاتي أو تقوم به بشكل ضعيف:

١- إعادة تدوير الفاقد.
٢- تحديد تكلفة الموارد المتجددة عند التخطيط لخدمات الرعاية.
٣- استخدام أساليب علمية حديثة في بناء قدرات المنظمة.

٤- المحافظة علي رأس المال الطبيعي.

وهي جميعها مؤشرات أساسية في تحقيق معيار التزام المنظمة باستغلال القدرات البشرية والمؤسسية دون الأضرار بالأجيال القادمة لأن عدم المحافظة علي رأس المال الطبيعي بشكل عام يؤثر بشكل كبير جدا علي الأجيال القادمة.

المعيار الخامس :إن مستوي تطبيق المنظمات الأهلية والحكومية لمؤشرات هذا المعيار جاء مرتفع حيث بلغ المتوسط المرجح ٢,٦٥ وبانحراف معياري ضعيف جدا , وجاء ترتيب المؤشرات الخمس الأوائل كما يلي :

١- دراسة وتحديد الاحتياجات الفعلية باستخدام وسائل علمية حديثة.

٢- تحسين المنظمة لمستوي خدماتها بمرور الوقت معتمدة علي وسائل تكنولوجية حديثة .م

٣- استخدام المنظمة لمواقع التواصل للتعامل مع المستفيدين.

٤- توفير المنظمة لمعلومات دقيقة حول برامجها وأنشطتها.

٥- إطلاع المنظمة للجهات المختلفة علي ردود أفعال المستفيدين.

وهذه عناصر أو مؤشرات توضح استخدام المنظمات للوسائل التكنولوجية وإن كانت بعيدة عن لب المعيار المتمثلة في ( عمليات التخطيط والتقييم والتنفيذ(

وجاءت في المراتب الأخيرة :

١- نشر المنظمة علي مواقع التواصل قواعد البيانات الخاصة بالمستفيدين وهو عنصر هام للحفاظ علي سرية المعلومات عن العميل.

٢- نشر المنظمة لتقرير أنشطتها علي الانترنت وذلك خوفا من أظهار العيوب التي بالمنظمة وهو ما لا يتمشي مع الشفافية , وقد أكدت دراسة (الشوبري، ٢٠١٢) أن المنظمات الأهلية في مصر ينقصها الشفافية.

٣- إعلان المنظمة عن مصادر التمويل علي مواقع التواصل وهو أيضا متعلق بتطبيق هذه المنظمات لجوانب الشفافية وهناك أزمة الآن في معظم الدول العربية حول تمويل المنظمات الأهلية ومصادرها وكيفية التعامل مع هذا التمويل , مما يستدعي التأكيد علي ضرورة اعلان هذه المنظمات عن مصادر تمويلها.

٤- وجد أن المنظمات الأهلية والحكومية لا تقوم باستخدام كافة أشكال الوسائل التكنولوجية الحديثة أو تستخدمها بشكل ضعيف

المعيار السادس :إن مستوي تطبيق هذا المعيار مرتفع بوزن مرجح ٢,٧٤ وانحراف معيارى ٠,٥٢ في كل من المنظمات الأهلية والحكومية وأخذت المؤشرات الخمس الأولي علي المستوي العام الترتيب التالي:

١- اهتمام المنظمة بالتغذية العكسية ( المرتبة الأولي(
٢- الاعتماد علي الديمقراطية ومشاركة المستفيدين في تقديم الخدمة (المرتبة الثانية(
٣- ترسيخ قيم المسئولية الاجتماعية (الثالثة(
٤- استثارة بعض المستفيدين لتحسين طرق تقديم الخدمة (الرابعة(
٥ -محاورة المنظمة للمستفيدين حول تحديد أولويات احتياجاتهم (الخامسة

وحصلت العبارات ٨ , ١٠, ١٥ علي الترتيب السادس عشر , الخامس عشر , الرابع عشر وهي كالتالي:

١- إشراك المنظمة للمستفيدين في جميع قراراتها.
٢- تشاور المنظمة مع المستفيدين حول أفضل الآليات التي تقدم بها خدماتها
٣- تمثيل بعض المستفيدين في الجهاز الإداري لها.

***وتري الباحثة أن هذه المؤشرات هي مؤشرات أكثر قدرة علي إظهار اعتماد المنظمة علي المشاركة من جانب المستفيدين ولكنها تتعلق بالجوانب الفنية للمنظمة أو الجوانب التي تخشي المنظمة إشراك المستفيدين فيها أي إن مشاركة المستفيدين في العادة تقتصر علي بعض الجوانب البسيطة وهو ما يعطي وزن ضعيف لهذه المشاركة.

المعيار السابع ان هذا المعيار قد طبق في المنظمات الأهلية والحكومية بمستوي مرتفع بوزن مرجح ٢,٥٩وانحراف معيارى ٠,٣٠

وجاء ترتيب مؤشرات هذا المعيار كما يلى:

١- وجود سياسة واضحة للنشر والإفصاح عن المعلومات لمن يهمه الأمر.
٢- ثم استعانة المنظمة بقاعدة معلومات رسمية عند صنع القرار.
٣- يلي ذلك أي في المرتبة الثالثة إعلان المنظمة عن أهدافها وبرامجها بشكل واضح.
٤- ثم عدم وجود غضاضة لدي المسئولين بالمنظمة في المحاسبة.
٥- ثم اعتماد المنظمة علي الحكم الديمقراطي في علاقة الرؤساء بالمرؤوسين

أما العبارات التي جاءت في المراتب الأخيرة فهي:

١- نشر المنظمة ميزانياتها علي موقعها الالكتروني وحصل علي المرتبة الثانية والعشرون.

٢- نشر المنظمة خططها المستقبلية علي موقعها الالكتروني ( المرتبة الواحدة والعشرون)

٣- توثق المنظمة كل أنشطتها وقراراتها لعرضها علي من يرغب ( المرتبة العشرون)

٤- تقوم المنظمة بعمل مسوح لقياس مدي رضا المستفيدين عن خدماتها ( المرتبة التاسعة عشر)

ومن العبارات أو المؤشرات الأربعة الأخيرة وخاصة من العشرون وحتى الثاني والعشرون يتبين أن هناك حدود للشفافية تقف عند العموميات التي تتعلق بالعمل في المنظمة أما الميزانية والخطط المستقبلية وأنشطتها المختلفة فلا يمكن للمنظمات الحكومية أو الأهلية في مصر وفي الغالب في لدول النامية أن تقوم بمثل هذا الفعل وهذا ما أكدت عليه ( الشوبري، ٢٠١٢) في دراستها حيث وجدت أن الممارسة الحقيقية للشفافية والمحاسبة غير موجودة بالإضافة إلي عدم وجود ثقافة الشفافية والمحاسبة في الجمعيات الأهلية وأثمرت ذلك إلي عدم وجود معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة وخاصة في الجمعيات الأهلية.

المعيار الثامن :إن المنظمات الأهلية والحكومية تطبق هذا المعيار بمؤشراته المختلفة بمستوي مرتفع وبوزن مرجح ٢,٦٠ وانحراف معيارى٠,٣١ . وأخذ الترتيب العام لهذه المؤشرات ما يلي:

١- المرتبة الأولي : لمحاولة المنظمة تقديم خدماتها مع عدم الإضرار بالمنظمات المثيلة.

٢- المرتبة الثانية مراعاة المنظمة لتوعية المستفيدين بعدم الجور علي حقوق الأجيال القادمة.

٣- المرتبة الثالثة تنسيق المنظمة بين تقديم خدمة متميزة واستهلاك أقل قدر من الموارد.

٤- المرتبة الرابعة المساعدة علي تمكين المستفيدين من الحصول علي حقوقهم.

أما المؤشرات التي أخذت مراتب متأخرة فهي:

المرتبة الخامسة عشر : اهتمام المنظمة بتوقعات سكان المجتمع الحالية دون النظر للمستقبل وهو ما يعني أن المنظمات تهتم بتوقعات السكان الحالية والمستقبلية وهو جزء هام في تطبيق التنمية المستدامة

المرتبة الرابعة عشر : تراعي سياسة المنظمة ضمان العيش الآمن للأجيال الحالية فقط وتعني أيضا أن تلك المنظمات تهتم بضمان العيش الأمن للأجيال الحالية والمستقبلية.

المرتبة الثالثة عشر : المعلومات التي تتيحها المنظمة غير متسقة مع توقعات المستفيدين وهو ما يعني أيضا أن المعلومات التي تتيحها المنظمة تتسق مع توقعات المستفيدين

ترتيب المعايير

١. فقد جاء التزام المنظمة بإحداث تغيير في المجتمع يتفق مع ثقافته وقيمه في المرتبة الأولي.

٢. ثم التكامل بين الجوانب المختلفة ( عناصر التنمية المستدامة ) فقد جاء في المرتبة الثانية.
٣. يليه تطبيق المنظمة العدالة والمساواة بين الفئات المختلفة التي تعمل معها والتي تخدمها في المرتبة الثالثة.
٤. ثم تقديم أنشطة معتمدة علي استغلال القدرات المؤسسية والبشرية دون الإضرار بالأجيال القادمة في المرتبة الرابعة.
٥. يليه الاعتماد علي المشاركة الشعبية الواسعة في المرتبة الخامسة.
٦. يليه الاعتماد علي الوسائل التكنولوجية الحديثة في التخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطتها في المرتبة السادسة.
٧. توافق أنشطة المنظمة مع توقعات سكان المجتمع دون الإضرار بالأجيال القادمة في المرتبة السابعة.
٨. الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة .

ويوضح هذا الترتيب أن الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة يأتي في المرتبة الأخيرة مما يستدعي بذل جهود من قبل مهنة الخدمة الاجتماعية للعمل علي دعم ثقافة الحوكمة والشفافية في المنظمات الأهلية والحكومية التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية.

-تدريب وتأهيل منظمات الرعاية الاجتماعية علي جعل أنشطتها أكثر توافقا مع توقعات سكان المجتمع والاهتمام بالأجيال القادمة وعدم الأضرار بمصالحها وهو دور يعتمد علي الجهود الوقائية التي يمكن أن تقدمها المهنة من خلال استخدام استراتيجياتها المختلفة مثل زيادة نسبة التعليم , توجيه وبناء الطاقات البشرية

-كما يمكن أن تلعب الخدمة الاجتماعية دورا بارزا في الاهتمام بالمشاركة الشعبية ودعم تلك المشاركة ودعم الجهود التطوعية في منظمات الرعاية الأهلية والحكومية حيث دعم عملية التنمية وخاصة الذاتية التي تحافظ علي الأصول المجتمعية وتقويتها وتعمل علي الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية والمؤسسية مما يحافظ علي حقوق الأجيال الحالية والقادمة ولا يستنفذ الموارد لصالح الأجيال الحالية فقط.

**ثالثا : المعوقات :**

لقد جاءت المعوقات بمستوي مرتفع في المنظمات الأهلية والحكومية وكان هناك فروق واضحة في ترتيب تلك المعوقات بينهما وجاء في المرتبة الأولي والثانية والثالثة في الاهلية المعوقات التالية:

١- زيادة نسبة البطالة والفقر في المجتمع العربي.

٢-عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة عند القائمين علي إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية
٢نقص الخبرات والمهارات لدي القائمين علي منظمات الرعاية لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها
٣- وترتبت المعوقات في المنظمات الحكومية في المرتبة الأولي والثانية والثالثة المعوقات التالية
١-التكلفة الباهظة لتنمية راس المال البشرى
٢-عدم وضوح مفهوم التنمية المستدامة لدى القائمين على منظمات الرعاية
٣-نقص التمويل لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة

رابعا : مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين

أن اكثر المفاهيم التي حصلت علي اتفاق بين العاملين بين المنظمات الاهليه هو مفهوم-:

- تطوير الأراضي و المدن والمجتمعات والاعمال التجاريه بحيث تؤدي عمليه التطوير إلي تنميه احتياجات الحاضر بدون المساس بقدره الأجيال القادمه وجاء في المرتبه الاولي بسبه اتفاق ٤٩% بينما حصل على٢١% قي المنظمات الحكوميه.
- كما جاء في المرتبه الثانيه مفهوم التنميه الشامله وطويله الأمد بنسبه اتفاق٤٣% في الاهليه و ١٩% في الاهليه .
- اما من لايعرف المفهوم قد جاء في المرتبه الاخيره بنسبه ٦% تقريبا.

وتعتبر المفاهيم السابقه جزءصغير من مفهوم التنميه المستدامه الشامل مما يعني حاجه هذه المنظمات إلي تدريب علي مفهوم واليات التنميه المستدامه.

## أحدي عشر : التصور المقترح

**أولا:- الفلسفة التي يقوم عليها**

١-أن منظمات الرعايه بالدول الناميه يمكنها ان تقوم بتطبيق معايير التنمية المستدامه اذا تم تأهليها لذلك

٢ -ان العنصر البشري هو أهم العناصر التي يجب الاهتمام بها لتحقيق التنميه المستدامه

٣-ان الخدمه الاجتماعيه لديها مجموعه من الاستراتيجيات والاليات والمداخل النظريه التي يمكن ان تستخدمها في مساعده منظمات الرعايه علي تطبيق معايير التنميه المستدامه كما يمكن أن تحققه بمستوي أعلي من المستويات التي تتحقق بها الان.

**ثانيا: – الأهداف التي يسعي اليها التصور**

١–تفعيل استخدام منظمات الرعايه لمعايير التنميه المستدامه

٢–حل المشكلات التي تعترض منظمات الرعايه عند تطبيق معايير التنميه المستدامه

٣–توظيف مداخل واستراتجيات تنظيم المجتمع في تفعيل معايير التنميه المستدامه

ثالثا:– المداخل ا– مدخل بناء القدرات ب– مدخل سبل المعيشة المستدامة

ج –مدخل استخدام تكنولوجياالمعلومات الحديثة

الاستراتيجيات التي يمكن ان تستخدم في تنفيد التصور المقترح

١ –استراتيجية تغيير السلوك:– وتهدف الي اقناع العاملين علي اداره منظمات الرعايه الاجتماعيه الحكوميه والاهليه علي اهميه تطبيق معايير التنمه المستدامه واستخدام اليات حديثه لتفعيل التعامل مع الموارد الحاليه لضمان الحفاظ علي الأجيال القادمه وتحقيق معدلات نمو مقبوله للأجيال الحاليه

٢–إستراتيجيه الأقناع: – وتستخدم لاقناع سكان المجتمع بأهمية التعامل مع الموارد الحاليه بطريقه تحفظ للأجيال القادمه حقها وفي نفس الوقت لاتهدر حقهم في سد احتياجتهم وذلك باستخدام اليات مثل الحوار المجتمعي، والتفاوض في الوصول الي هذا الهدف

٣ –إستراتيجيه التنسيق: – بين المنظمات الحكومية والاهليه لتبادل الخبرات والموارد وتقليل الازدواج ومنع تكرار الخدمات مما يعمل علي عدم اهدار الموارد واستخدامها افضل استخدام ممكن

٤ –إستراتيجيه التشبيك: – وتقوم علي أقامه تحالفات وروابط بين منظمات الرعايه الاهليه والحكومية و بين الاهليه مع بعضها البعض او الحكوميه مع بعضها البعض مما يتيح فرصه وجود قدرات عاليه سواء ماديه او ماليه اوبشريه او فنيه تتيح فرصه تطبيق معايير التنميه المستدامه .

التكتيكات التي يمكن استخدامها

العمل المشترك –تكتيك التعلم – التعاون –– التفاوض –الاتصال

اليات تفعيل المعايير:

اليات تفعيل المعيار الأول:

١– من خلال عقد شراكات وتشييك مع منظمات محلية ودولية في مجال تخصصها

٢– انشاء جهاز تنسيقي تخطيطي بين منظمات الرعاية الحكومية والأهلية

٣– تعديل القوانين التي تحد من حرية المنظمات الاهلية في تطبيق الاتفاقيات الدولية

٤– بناء قدرات المنظمة التمويلية والبشرية مما يساعد على زيادة قدراتها في تلبية احتياجات المواطنين في الحاضر والمستقبل

اليات تفعيل المعيار الثاني:

١- الزام منظمات الرعاية بوضع سياسة استراتيجية لمدة لا تقل عن خمسون عاما تحدد الاثار الاجتماعية والالية المترتبة على أنشطتها

٢- وضع خطط استراتيجية تضمن التكامل بين الجوانب المختلفة عند تقديم المنظمة لانشطتها

٣- انشاء جهاز او بناء للعمل على تكامل المنظمات الاهلية مع بعضها

٤- تفعيل دور المجالس المحلية في التنسيق والتكامل بين أنشطة منظمات الرعاية الحكومية

اليات تفعيل المعيار الثالث:

١- مطلوب تغيير بعض مواد قا نون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ مع تغيير في الدستور لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية وخاصة الصحية مقابل اجر بسيط لتحسين الخدمة

٢- العودة مرة أخرى الى المنظمات الاهلية متعددة الأغراض بحيث تغطي المنظمة اكثر من نشاط في تحقيق حسن التنسيق بين الأنشطة وتقديمها بشكل افضل ويمنع التكرار في الخدمة

٣- القيام بتطبيق قواعد الحوكمة التي تضمن تحقيق الربط بين الاجر والوكفاءة ويساعد على اختيار العناصر الجيدة للعمل في المنظمة سواء حكومية او أهلية

٤- تفعيل القوانين واللوائح التي تساعد على تطبيق اللامركزية سواء في المنظمات الحكومية او الاهلية وهو جزء هام من عناصر تطبيق الحكومة

٥- المحافظة على رأس المال الطبيعي من خلال الاهتمام بالحوار المجتمعي ودعم شبكات المجتمع المحلي ودعم المشاركة المجتمعية ودعم الروابط أو التحالفات المحلية السلمية التنموية

اليات تفعيل المعيار الرابع :

١- وضع خطة لتقليل الفاقد في الموارد مع إعادة تدوير أي مخلفات للاستفادة منها وخاصة مع الفئات الأشد فقرا

٢- وضع خطط طويلة المدى على مستوى منظمات الرعاية الحكومية والأهلية لتقليل استخدام الطاقة الغير متجددة والاهتمام بالطاقة المتجددة الطبيعية لضمان حق الأجيال القادمة في تلك الموارد

٣- استخدام الأساليب العلمية الحديثة في بناء القدرات البشرية وغير البشرية بالمنظمات الحكومية والأهلية والتي تقدم خدمات رعاية اجتماعية وخاصة التشبيك الالكتروني والمرافق الالكترونية والتنسيق الالكتروني

اليات تفعيل المعيار الخامس

١- تدريب قيادات المنظمات الحكومية والأهلية على طرق حل المشكلة وابتكار حلول جديدة للمشكلات التي تحد من التنمية المستدامة في المجتمعات النامية

٢- دعم الوعي المجتمعي فيما يتعلق بزيادة مشاركة المجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم لانشطة المنظمة سواء الحكومية او الاهلية على ان تكون هذه المشاركة في العمليات الفنية بدرجة اكبر من العمليات الغير فنية

٣- إنشاء بنك للمعلومات على المستوى الوطني يضم جميع منظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية لتبادل الخبراء والتجارب الناجحة وتعبئة الجماهير

٤- وضع قوانين تجبر استخدام شبكة الانترنت من قبل منظمات الرعاية الحكومية والأهلية للكشف عن مصادر تمويلها وقواعد بيانات المستفيدين الغير شخصية وتوفير ملفات حول الهيكل التنظيمي لها وتقارير التقييم الخاصة بها

٥- توضيح الخطط الخاصة بتطوير منظمات الرعاية في المستقبل سواء حكومية او أهلية لضمان حق الأجيال القادمة في التنمية وتحديد التكلفة الفعلية لانشطتها التي تقع على عاتق الجيل الحالي والأجيال القادمة

اليات تفعيل المعيار السادس

١- اتخاذ إجراءات قانونية وتدابير ضد المنظمة سواء حكومية او أهلية اذا لم تشرك المستفيدين في تقديم خدماتها سواء التخطيطية او التنفيذية او التقديمية

٢- اشراك قيادات المجتمع سواء التنفيذية او الشعبية في أنشطة المنظمة سواء كانت حكومية او أهلية او الاعتماد بدرجة اكبر على اخذ رأي المستفيدين في الخدمة

٣- إيجاد اليات للرقابة الداخلية على منظمات الرعاية الحكومية من خلال المجالس المحلية ومنظمات الرعاية الأهلية من خلال إيجاد هيئة مستقلة غير حكومية تعمل على تطبيق قيم الالتزام والشفافية في المنظمة

٤- إعطاء سلطة اتخاذ القرارات للمستفيدين من المنظمة وخاصة ما يتعلق بأوجه الاتفاق وأنواع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة ويمكن ان يتم ذلك في المنظمات الحكومية ( التعليم، الصحة ) عينة الدارسة من خلال مجالس الإباء والامناء ومن خلال المجالس المحلية اما في المنظمات الاهلية فيتم ذلك من خلال أعضاء الجمعية العمومية او المستفيدين من خدمات الجمعية

اليات تفعيل المعيار السابع:

١- الزام منظمات الرعاية الحكومية والأهلية بنشر ميزانيتها وخططها المستقبلية على موقعها الالكتروني

٢- تطبيق معايير الجودة على كل منظمات الرعاية الحكومية والأهلية والزامها بتطبيق قواعد الحكم الرشيد الذي يضمن علاقة ديمقراطية بين الرؤساء والمرؤوسين

٣- الزام المنظمة سواء حكومية او أهلية بقياس رضا المستفيدين من خدماتها كل مدة ستة اشهر على الأكثر والاخذ بملاحظاتهم اثناء اتخاذ قرارتها

٤- الاستعانة بتجارب ناجحة في الشفافية والمساءلة في منظمات رعاية حكومية او أهلية واتباعها لضمان تطبيق معايير الشفافية والحوكمة

اليات تفعيل المعيار الثامن:

١- وضع خطط استرتيجية لخدمات الرعاية في المنظمات الحكومية او الاهلية مبنية على بحوث استشراف المستقبل للتحديد الدقيق لاحتياجات سكان المجتمع الحاضرة والمستقبلية

٢- مراعاة توزيع موارد المنظمة بحيث لا تؤثر على حقوق الأجيال القادمة

٣- انشاء قاعدة بيانات عن معدل الطلبات على خدمات الرعاية في المستقبل في جهاز وطني عام لكلا من المنظمات الحكومية والأهلية

٤- وضع خطط استراتيجية تتكامل بها الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للانشطة التي تقوم بها المنظمة

مواجهة المعوقات :

١- نشر الوعي بمفهوم التنمية المستدامة

٢- إيجاد اليات للتكامل بن منظمات الرعاية الحكومية والأهلية المتشابهة لتقديم خدمات متكاملة غير مكررة مما يعمل على خفض التمويل التي تحتاج اليه هذه المنظمات

٣- محاولة الضغط على الحكومة بزيادة ميزانية خدمات الرعاية مثلما فعلت مصر في دستور ٢٠١٣ حيث رفعت ميزانية التعليم والصحة

٤- زيادة وعي سكان المجتمع بأولويات احتياجاتهم واشراكهم في القرارات التي تأخذها الدولة واقناعهم بها في حالة زيادة الضرائب او زيادة الأسعار

٥- تدريب القيادات بمنظمات الرعاية على كيفية تطبيق التنمية المستدامة وابتكار اليات واستراتيجيات حديثة من خلالهم لتفعيل معايير التنمية المستدامة

## مراجع البحث


١- ناجي، احمد عبد الفتاح (٢٠١٣): التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .

٢- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠١٢): الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .

٣- خزام، منى عطيه (٢٠١٢) :التنمية الاجتماعية في اطار المتغيرات المحلية والعالمية، ( الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .

٤- تقرير وزارة الخارجية المصرية (٢٠١٠): مصر والأهداف الإنمائية للألفية، التقرير الخامس، الأربعاء ٢٧ أكتوبر .

٥- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠،فبراير.

٦- السروجي، طلعت مصطفى: (٢٠٠٨) التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة، القاهرة، الشروق للطباعة.

٧- ) Delaney M-Ryan: ٢٠١١ an analysis of appropriateness and strategic action plan for its adoption and diffusion in a high poverty context, university of Arizona ,U.S.A

٨- سيد، ليلى يحيى: (٢٠١٢) استخدام مدخل سبل المعيشة المستدامة لتحسين نوعية الحياة للطفل بالمناطق العشوائية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، رسالة دكتوراه، غير منشورة .

٩- علي، وائل عمران (٢٠١٤): دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

١٠- محمد، بسمة عبد الله (٢٠١٥): القنوات المحلية وتمكين المرأة الريفية في عمليات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

١١- يوسف، علي كمال (٢٠٠٧): تعزيز دور العلوم الاجتماعية والإنسانية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، مجلد ٣، ع ٧، مايو.

١٢- النائي، ادم ناصر: (٢٠١٢) القارة الإفريقية والتنمية المستدامة، النظرية والتطبيق (القاهرة، دار المنظومة، مجلة فكر وإبداع، العدد ٧١، أكتوبر.

١٣- الحلو، احمد فتحي (٢٠١٢) دور تطبيق الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة، غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غير منشورة .

١٤- حجازي، سناء محمد: (١٩٨٧) العلاقه بين التمويل الاجنبي ومستوي تحقيق الأهداف لجمعيات تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، غير منشوره،كلية الخدمه الاجتماعيه جامعة حلوان.

١٥- علي، أسماء عبد الرحمن (٢٠١٢): اسهامات المنظمات الدوليه في بناء قدرات الجمعيات الاهلية بواحة سيوه، رسالة ماجستير، غير منشوره، كلية الخدمه الاجتماعيه جامعة حلوان .

١٦- الشوبري، نهى محمد هلال: (٢٠١٢) مدى التزام الجمعيات الاهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبية في معاملتها، القاهرة، جامعة حلوان،كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة دكتوراة، غير منشورة.